المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

16/06/2014

يوم دراسي حول «التدخل الطبي على الأشخاص الموضوعين تحت الحراسة النظرية»

No. 731

نظم المجلس الوطني لحقوق الإنسان والجمعية المغربية للطب الشرعي يوما دراسيا حول التدخل الطبي على الأشخاص الموضوعين تحت الحراسة النظرية، وذلك يوم السبت 14 يونيو 2014 بكلية الطب والصيدلة بمدينة الدار البيضاء.

ويهدف هذا اليوم الدراسي إلى إغناء النقاش حول مشروع القانون المغير والمتمم لقانون المسطرة الجنائية في جوانبه المتعلقة بالحراسة النظرية وإطلاق مسلسل التفكير في إرساء نموذج تنظيمي لهذا النشاط الطبي بالمغرب وكذا تحسيس مهنيي الصحة ورجال القانون على حد سواء بالجوانب الأخلاقية والقانونية والمهنية المتعلقة بهذا النشاط الطبي الشرعي الذي يهم فئة خاصة تحرم من الحرية دون أن تفقد الحق في قرينة البراءة.

وأضاف نفس المصدر أن أشغال هذا اللقاء، الذي شهد مشاركة عدد من الخبراء، مغاربة وأجانب، و سلط الضوء على تجارب وطنية ودولية في المجال، عرف التطرق لعدد من المحاور أبرزها: المقاربة الحقوقية للتدخل الطبي على الأشخاص الموضوعين تحت الحراسة النظرية، التأطير القانوني للتدخل الطبي على الأشخاص الموضوعين تحت الحراسة النظرية، مهام الطبيب إزاء الأشخاص الموضوعين تحت الحراسة النظرية: التجربة الفرنسية، التحقيق في مزاعم التعذيب وغيره من ضروب المعاملة المهينة في ضوء القانون الدولي لحقوق الإنسان، التحقيق في مزاعم ومساءلة مقترفيه في ضوء القوانين الوطنية والاجتهاد القضائي المغربي، توثيق وتقييم الأدلة البدنية والنفسية الناجمة عن التعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة، الخ.

وتوج اليوم الدراسي بتوزيع شهادات التكوين لخريجي الفوج التاسع من دبلوم الخبرة الطبية وتقييم الأضرار البدنية وتوقيع اتفاقية شراكة بين المجلس الوطني لحقوق الإنسان والجمعية المغربية للطب الشرعي وكذا إنشاء جمعية علمية تهتم بالخبرة الطبية وتقييم الأضرار البدنية.

يذكر أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان قام، في إطار مواكبته للنقاش الوطني حول إصلاح العدالة بالمغرب، بإعداد دراسة بهذا الشأن، تم إصدارها في يوليوز 2013 تحت عنوان « أنشطة الطب الشرعي بالمغرب: الحاجة إلى إصلاح شامل»، توقفت عند جملة من الاختلالات تهم على الخصوص ضعف التكوين، تقادم البنيات التحتية ومعدات العمل بالإضافة إلى اختلالات مرتبطة بحكامة القطاع (المشاكل التنظيمية والمسطرية...). ومن بين التوصيات التي قدمتها الدراسة ضرورة إحداث إطار مؤسساتي وطني لنشاط الطب الشرعي ووضع إطار تشريعي وتنظيمي متكامل للأنشطة الطبية الشرعية ووضع المرفق العمومي الاستشفائي في قلب منظومة الطب الشرعي، ومراجعة النصوص التنظيمية المحددة للمعايير المطلوبة من أجل التسجيل في جداول الخبراء، بالإضافة إلى ضرورة تقوية التكوين بالنسبة لمختلف المتدخلين وتدعيم التكوينات التكميلية في بعض مجالات الطب الشرعي وتثمينها.

عبد الحق الريحاني

غضب سكان راس الماء بإقليم الناظور

ع-ك 24/2/14

الناظور

انتفض مجموعة من المواطنين من سكان جماعة "راس الماء" الشاطئية الواقعة تحت النفوذ الترابي لإقليم الناظور، بداية الأسبوع الماضي، ضد أوضاعهم التي وصفوها بالكارثية المتمثلة في الإقصاء والتهميش والظلم والرشوة، محملين مسؤولية ذلك إلى سلطات المدينة.

وردد المحتجون شعارات تنديدية ضد المسؤولين على الشأن المحلي من قبيل "يا باشا يا مسؤول هاذ الشي ماشي معقول" و"شي مستفيد أوشي محروم"، و"الباشا سير بحالك راس الماء ماشي ديالك" و"باش حنا مواطنين لا حقوق لا قوانين"، كما رفعت مطالب بمحاسبة المسؤولين والمنتخبين لاستعمالهم المال العام واستغلالهم للنفوذ من أجل ترهيب المواطنين والتحقيق مع المسؤولين الغارقين في الفساد وتقديمهم للعدالة وإيفاد لجنة تابعة للمجلس الجهوي للحسابات من أجل الوقوف على الاختلالات الكبيرة التي تطال التسيير المالي والإداري للجماعة.

وطالب السكان الغاضبون بردّ الاعتبار للمنطقة من خلال استفادتها من مشاريع المبادرة الوطنية كسائر مدن المملكة، بناء مركز صحي استشفائي وكذا ملحق ثانوية ومركز للتكوين للحد من الهدر المدرسي المستشري بالمنطقة، إضافة الى إنشاء مركز لرعاية الشباب وتوفير التجهيزات الأساسية والبنية التحتية، ووضع حد للتسيب الذي تشهده الجماعة، بتعبير المحتجين.

مواطنون صبوا جام غضبهم على بعض المسؤولين واتهموهم بالظلم والحيف واحتقار المواطنين وإذلالهم، كما جاء في تصريح علي أودريس، أحد المهاجرين العاملين بالديار النرويجية الذي اقتنى قطعة أرضية برسم عقاري، كان في نيته تشييد منزل فوقها واعترضته مشاكل لم يكن ينتظرها، الوضع الذي دفعه إلى مطالبة الدولة بإسقاط الجنسية المغربية عنه ليكتفي بالجنسية النرويجية.

إلى المجلس الوطني لحقوق الإنسان

بتقدم الباشا محمد الحامل للبطاقة الوطنية رقم ab106080 بشكاية يطالب فيها بإنصافه، ويقول إنه يملك نصيبا من الإرث من المرحوم والده، وأنه بعد وفاة والده استولى المشتكى به على أرضه وقام بزرع أشجار الزيتون فيها بالإضافة إلى السكن، كما استولى على بقع أرضية أخرى.

ويطالب المشتكي بالتدخل من أجل إعطاء أوامر إلى المصالح المعنية لإجراء بحث وتمكينه من الوصول إلى نصيبه الشرعي.

شبكات الدعارة تهجر 2500 مغربية نحو الخليج منذ 2002

24/02/14

الرباط - المهدي السجاري

فجرت، جوي نغوري إيزيلو، المقررة الأممية الخاصة المعنية بالاتجار بالأشخاص، سيما النساء والأطفال، معطيات مثيرة بشأن المغربيات المشتغلات بدول الخليج في مجال الدعارة، حيث كشفت المسؤولة الأممية، استنادا إلى معلومات تم إخبارها بها من طرف المجتمع المدني، أن ما يقارب 2500 فتاة تم تهجيرهن إلى دول الخليج بهدف الاستغلال الجنسي والدعارة منذ سنة 2002.

وأشار التقرير، الذي جرى عرضه الخميس الماضي في جلسة عامة لمجلس حقوق الإنسان، إلى أن وسطاء من «عديمي الضمير»، بمدينتي الرباط والدار البيضاء، يعملون بنشاط في البحث عن فتيات جدد لفائدة زبنائهم في دول الخليج، ومشيرة إلى دراسة أنجزها مرصد الجالية المغربية المقيمة في الخارج سنة 2007، والتي كشفت أن عددا من عقود المغربيات اللواتي تهاجرن إلى الخليج، لا تتوافق مع ما تم الاتفاق عليه بشأن المهام التي سيقمن بها، حيث يجد عدد من المغربيات أنفسهن في وضعيات استغلال من طرف شبكات الدعارة.

وبخصوص الاتجار في الأطفال، جاء في الفقرة 20 من التقرير، استنادا إلى سلطات قضائية، أن المغرب لم يسجل أي حالة للاتجار في الأطفال خلال السنوات الأخيرة، فيما عرفت الفترة بين 1978 و1985 التبليغ عن 11 حالة للاتجار في الأطفال (الاتجار في الرضع). كما تم التبليغ عن حالات اختطاف أطفال، وإن لم تكن بالضرورة بهدف الاتجار بالبشر، بل تعود في معظم الحالات إلى النزاعات بين الأزواج حول الحضانة. وحسب وزارة العدل، فسنة 2011، عرفت التبليغ عن 130 حالة استغلال الأطفال في التسول، و11 في الاستغلال الجنسي.

تتمة ص 6

شبكات الدعارة تهجر 2500 مغربية نحو الخليج منذ 2002

المهدي السجاري

تتمة (ص 01)

واوضحت المقررة الخاصة انه جرى إخبارها بان المغرب ليست لديه اي حالات رسمية للاتجار في البشر لاهداف تتعلق بإزالة الاعضاء وبيعها. كما اخبرت بوجود بعض الوسطاء الذين ينشطون في البحث عن اعضاء بشرية للبيع، يتم التمويه بكونها تبرعا بالاعضاء. غير أن بعض من تمت محاورتهم، اشاروا إلى ان هناك قوانين وإجراءات مشددة في مجال التبرع بالاعضاء وزرعها، إذ يتوجب على المتبرع الحصول على موافقة القضاء، بحضور طبيبين.

واكد التقرير ان المغرب عبر عن التزامه وعزمه لمكافحة الاتجار، إذ أن الحكومة في مرحلة تبني إصلاحات قانونية مهمة، وإجراءات لمحاربة الاتجار في البشر. ورحبت المقررة الخاصة، في لقاء مع الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، بتفاعل الحكومة المغربية مع التقرير المتعلق بالزيارة التي قامت بها للمغرب في يونيو 2013.

ودعا الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، يوم الجمعة الماضي بجنيف، إلى استراتيجية دولية لمكافحة الاتجار في المغاربة المحتجزين بمخيمات تندوف. وحث الصبار خلال الحوار التفاعلي بمجلس حقوق الإنسان مع مقررة الأمم المتحدة حول الاتجار في البشر، المجتمع الدولي إلى إيلاء اهمية خاصة للنساء والأطفال الصحراويين بمخيمات تندوف.

وأكد الصبار أن المجلس منكب على مشروع قانون يتعلق بمكافحة الاتجار بالاشخاص من وجهة نظر حقوق الإنسان، من خلال استلهام المعايير الدولية في هذا المجال، ومشيرا إلى أن المجلس اشاد بالمراحل التي تم اجتيازها في المعركة ضد هذه الظاهرة، ودعا ايضا الحكومة إلى تسريع مسلسل الإصلاحات الجارية، خاصة في مجال حماية الضحايا والشهود والمبلغين عن الخروقات.

منتدى «إفريقيا المستقبل» يوصي بإدماج تاريخ إفريقيا في المناهج التعليمية بالمغرب

اليزمي يتمنى أن يشارك المهاجرون الأفارقة في الانتخابات المقبلة !

5 منهم فقط تمكنوا من اجتياز السياج المحيط بالمدينة المحتلة

138/14

■ الصريرة حليمة أبروك ■

«لم يكن لنا قط اختيار في علاقتنا مع إفريقيا» مشيرا إلى أننا كمغاربة إفريقيين. وأكد أزولاي على أن اهتمام المغرب بإفريقيته ليس مؤقتا أو قائما على مصلحة، وإنما هو اهتمام نابع من تشبثه بجذوره. وبخصوص الفصل الذي يتعمده البعض في الحديث عن شمال وجنوب إفريقيا وإشكالية الانتماء إلى القارة السمراء فقد تم طرح تساؤلات بخصوص مدى انتشار ظاهرة العنصرية تجاه ذوي البشرة السمراء وهنا طرحت المخرجة البوركينابية إليانور ياميوغ تساؤلا قالت إنه يؤرقها حول سبب عدم انجذاب الرجال المغاربة للنساء الإفريقيات لتتلقى سيلا من الردود من الرجال الحاضرين في القاعة، حيث تحدث البعض عن تجارب زيجات بين مغاربة وأفارقة ناجحة معتبرين أن الأمر يبقى نسبيا كما هو الحال في جميع العلاقات الإنسانية. من جهته اعتبر رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان إدريس اليزمي أن منح الأفارقة المتواجدين بالمغرب وثائق الإقامة بشكل قانوني ليس كافيا معبرا عن أمنيته في أن يتمتع المهاجرون الأفارقة في المغرب بحقوق المواطنة وأن يشاركوا كناخبين في الانتخابات الجماعية المقبلة. وركز المشاركون على إبراز المغارقة التي تعرفها إفريقيا والمتمثلة في كونها قارة غنية بمؤهلاتها البشرية ومواردها الطبيعية الثمينة، وفي نفس الوقت تعاني من الفقر وانتشار الرشوة والنزاعات وخرق حقوق الإنسان. وفي هذا الإطار تمت الإشارة من خلال المداخلات للمآسي والمشاكل التي تمزق القارة، حيث تم التطرق إلى ما تعانيه عدد من البلدان على رأسها النيجر ومالي، وهنا عبرت مديرة المهرجان نائلة التازي في كلمة لها عن استغرابها من صمت المجتمع المدني في المغرب إزاء ما شهدته النيجر من اختطاف حركة «بوكو حرام» لأكثر من مئتي طالبة، مؤكدة على ضرورة تضامن هيئات المجتمع المدني في البلدان الإفريقية إزاء حوادث مماثلة.

في إطار فعاليات «مهرجان كناوة»، احتضنت الصويرة أشغال «منتدى إفريقيا المستقبل» الذي عبر فيه إدريس اليزمي عن أمله في أن يحصل المهاجرون الأفارقة على حق التصويت في الانتخابات الجماعية المقبلة

شدد المشاركون في ملتقى «إفريقيا المستقبل» المقام على هامش الدورة السابعة عشرة لمهرجان كناوة وموسيقى العالم بمدينة الصويرة، على ضرورة الاهتمام بالإرث الثقافي والحضاري الذي تحمله القارة الإفريقية. ودعا المشاركون في اللقاء الذي تنظمه إدارة المهرجان بشراكة مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان، إلى تفعيل عدد من التوصيات التي خلصوا إليها والتي اعتبروا أنها ستساهم في تعزيز صلة الوصل بين المغرب وجذوره الإفريقية. في ختام جلسات اليوم الثاني والأخير من المنتدى، يوم أول أمس، طالب المشاركون بضرورة إدماج تاريخ إفريقيا في المناهج التعليمية للأطفال والشباب في المغرب حتى يتعرف النشء على تاريخ قارتهم. وفي نفس السياق دعا المشاركون إلى إشراك الإنتاج السمعي البصري في تكوين الشباب الإفريقي حتى يتحقق عنصر التقارب بين الشعوب. وسائل الإعلام بدورها تم استحضارها في التوصيات بدعوتها إلى تكثيف جهودها والنهوض بحس المواطن الإفريقي، مع تسريع التنمية الإفريقية عبر تطوير الاندماج وحرية تنقل الأشخاص داخل القارة، إلى جانب تقوية مشاركة المجتمع المدني في القضايا التي تهم القارة. وأكد المشاركون في الملتقى من حقوقيين وسياسيين ومثقفين وإعلاميين وأساتذة جامعيين من المغرب وعدة بلدان إفريقية، على الروابط التاريخية القوية التي تجمع شمال إفريقيا بجنوبها في حين حاول البعض الرد على تساؤل تكرر طرحه عن سبب استعمال سكان المغرب وشمال إفريقيا عموما عبارة «نحن» و«أنتم» في الحديث عن القارة الإفريقية وكأنهم ليسوا جزءا منها. المستشار الملكي ورئيس المهرجان أندري أزولاي حاول الرد على التساؤل في مداخلاته خلال جلسات الملتقى الذي دام يومين، حيث أكد أنه

اختتام الدورة السابعة عشرة لمهرجان كناوة وموسيقى العالم بالتأكيد فنيا وفكريا على البعد الإفريقي للمغرب

الصويرة هبة البحر وإيقاعات تاكناويت

ميعوت بيان اليوم إلى الصويرة
4255/12

سعيد الحبشي

تصوير: عثمان مكادو

اختتمت مساء يوم أمس الأحد الدورة السابعة عشر لمهرجان كناوة وموسيقى العالم وودعت موكادور أصدقاءها وعشاق المهرجان المغربي المتميز الذي ما فتئ يسطع المزيد من الضوء على التراث الكناوي الذي يعتبر حلقة وصل تاريخية تربط بين المغرب وجذوره الإفريقية، ومهرجانا عالميا نجحت الاحتفاء بالتراث الموسيقي الإفريقي وبمساهمات كبيرة في العديد من الأجناس الموسيقية والألوان سجيل الحضور.

سنة بعد أخرى تتزايد أعداد عشاق هذا التراث الموسيقي من خلال المهرجان والمدينة، وسنة بعد أخرى يسجل محلمو كناوة مجهودات كبيرة لتطوير تعاطيهم مع هذا اللون الموسيقي الذي ظل أعراف الغرب والشرق.

ومحمد أوزين وزير الشباب والرياضة، ناهيك عن حضور جمهور غفير كما جرت العادة خلال هذه المناسبة. حضور كذب تخوفات بعض المتتبعين التي ذهبت إلى أن الوندبال الكروي الذي انطلق متزامنا مع الدورة السابعة عشر سيكون له تأثير سلبي على فعاليات المهرجان الذي تواصل خلال أربعة أيام تميزت بتقديم تجربة موسيقية فريدة، وتنظيم أكثر من 30 حفلا فنيا توزعت على ستة فضاءات مختلفة بالمدينة مثل «باب بكالة» وساحة المنزه» و منصة «مولاي الحسن» ذات الطابع المغربي البرتغالي، وكل هذه المواقع تم تصنيفها ضمن التراث العالمي وكان المنظمين يهدفون إلى تمرير خطاب لا يفصل التراث عن تاريخه الذي هو في نفس الوقت تاريخ الصويرة العريق وعلاقاتها بإفريقيا جنوب الصحراء.

ومن بين أبرز الفقرات الفنية، حفل افتتاح الدورة وكان عبارة عن عرض فني متميز واستثنائي مزج بين آلة الكمبري والكمان والرباب، فكان تعبيرا عن لا محدودية الفن وعن قدرته في كسر الحواجز الجغرافية والمزج بين ثقافات مختلفة.

فيمنصة مولاي الحسن ذات الطابع المغربي البرتغالي، كان موعد الجمهور الذي حج بكثافة من كل الفئات والأعمار، مع لقاء فني استثنائي جمع بين المعلم حسن بوسو المعروف بدمجه لتموروت الكناوي مع الإيقاعات الغربية، وعازف الكمان الفرنسي بينجي لو كوور، والفنان الأمازيغي فوكان، وحاول الفنانون الثلاثة المنحدرون من آفاق مختلفة، تقديم مقطوعات من ريبرتوار الفن الكناوي العريق بإدماج آلات موسيقية غربية تماما عن هذا الفن، وهما الرباب والكمان.

ونجح الفنانون الثلاثة في بعث الدفء على منصة مولاي الحسن الشاهدة على المزج الموسيقي الذي حصل بين العبيد من المعلمين الكناويين وأسماء إيمعة في موسيقى الجاز وموسيقى العالم، والسفر بالجمهور الحاضر في أعماق الفن الكناوي الأصيل متناسيا موجة الشباب التي مزقت بوفرحا مع الإضافة الأولى للفنانين على المنصة.

كما شهد حفل الافتتاح تقديم لوحات من فن تكناويت من قبل المعلم سعيد أوعسال، وتقديم أداء مشترك بين فرقة طيور كناوة وبراعي سفارة الخفاء اللذين سبق لهما أن جمعا في لقاء فني رائع، على التوالي، بين سحر تاكناويت وموسيقيين شباب لا يعرفون في البداية شيئا عن هذا الفن، ولكنهم تعلموا أساسياته وجعلوه جزءا من حياتهم، وأربعة موسيقيين فرنسيين تعلموا فن تكناويت بالصويرة من أجل تكوين أول فرقة كناوية غير مغربية.

وتواصل الغناء مع عشاق الفن الكناوي بدار الصويري، التي احتضنت حفلا من أداء المعلمين الكبير شوقي وبنعتيق بوشحلوب.

وقد سبق هذا الحفل، تنظيم استعراض مزج بين ألوان فنية متعددة جاب مختلف أرجاء المدينة العتيقة وشهد حضورا جماهيريا من كل الفئات والأعمار من ساكنة المدينة وزوارها المغاربة والأجانب الذين حجوا للاستماع بلوحات من الفن الكناوي وعروض فلكورية وبهلوانية.

وجاء حفل الختام مع المعلم حميد القصري، الذي يعد من بين «المعلمين» الأكثر شعبية، وذلك بفضل موهبته وصوته خاصة، إضافة إلى الفنان المالي بابمبو كويتاي، وهو فنان من نيجيريا (صاحب آلات موسيقية أفريقية تقليدية) وريث التقاليد الأصلية للتدبنغ، والذي جاء مصحوبا بفرقته «نغوني باء».

وكان الجمهور على موعد، أيضا، وعلى نفس المنصة، مع عروض فنية متميزة ومتناغمة الفقة من أداء مؤسس مجموعة الجاز الأسطورية «الفرامرين» ماريو كاتوجو الذي أمتع الجمهور بمعزوفات على آلة الميبانو، قبل أن ينطلق في أداء مشترك مع المعلم محمد كويو ذي التجربة المتميزة في مزج الفن الكناوي والجاز الأمريكي شكل إعجاب الحاضرين، إلى جانب المعلم رضى اسليتو رفقة مجموعته.

وبمنصة الشاطئ، استمتع جمهور المهرجان بعروض فنية متميزة تعاقب على أدائها كل من المجموعة الشبابية «كيف سامبا» والتي تمزج بين إيقاعات تكناوية أسرة وموسيقى من الجيل الجديد، ومجموعة ميتا وتورنستونز التي تدمج فن الريغي الأمرو والبوب والمعلم عبد الكبير مرشان الذي يعد من كبار المعلمين الذين استطاعوا في سن مبكرة كشف الغرة لتكناويت.

كما كان الجمهور على موعد بزاوية عيساوة مع المعلم نور الدين مجدولا والمعلم مختار عينيا، وبمرج باب مراكش مع مجموعة حمادشة وضيوف شرفيين، ومع المعلم عبد العزيز السوداني والمعلم إبراهيم بلقاني بدار الصويري.

وعرف الدورة أيضا، تكريم الراحل الطيب حنيفة الصحافي الكبير وأحد أعمدة الصحافة المغربية، والذي عرف بشغفه بالناس والعالم وحبه للثقافة والفنون المغربي، اعترافا بما قدمه وأسداه من مساندة لمهرجان كناوة وموسيقى العالم بالصويرة منذ انطلاقته.

ويمكن القول أن من أبرز الفقرات تلك التي جمعت جمهور منصة مولاي الحسن بالعازف الفلمنكي إبراهيم معلوف، والمغنية أبو، التي أزادت بالغانيا، ومع عدد من الفنانين المغاربة.

وتعد دورة هذه السنة، التي استمرت على مدى أربعة أيام من الاستمتاع والتآلف والتفاعل الثقافيين، دورة مختلفة في بعض سماتها لكنها مدعمة بمنتدى المهرجان الذي صار حدثا فكريا وثقافيا بالغ الأهمية وقال هذه الدورة تحت شعار «إفريقيا قادمة»، جمع أكاديميين وباحثين وعلماء أنثروبولوجيا وسياسيين وقادمين جمعويين وفنانين وصحافيين وكتابا مغاربة وأجانب من أجل مناقشة أربعة محاور فهم «تقرات تاريخية» والديناميات المعاصرة الدول والتعبئة والأزمات، وطاقات وهويات، ديناميات وإعادة تشكل» و«إفريقيا المستقبل».

وتناول المنتدى العديد من المواضيع «إفريقيا والعولمة، تاريخ طويل» و«من أجل تعليم التاريخ الإفريقي بالمغرب» وإعادة التأمل في العلاقات التاريخية بين شمال إفريقيا والدول الواقعة جنوب الصحراء من خلال دراسة «الكيانات الدينية والإثنية، حالة يهود الصحراء» و«الهويات والمتاطق والدولة في إفريقيا» و«المغرب وسياسة الهجرة وكيفية التفكير في التهدئة البيئية» فضلا عن مواضيع من قبيل «جرية تنقل الأشخاص في إفريقيا: الواقع والتحديات».

وقال المدري أزولاي، في افتتاح المنتدى الذي نظم بشراكة مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان، إن «المغرب استراتيجية واضحة في علاقته بإفريقيا» مشددا على أنها «استراتيجية مشروعة». وعلى أن «الوقت قد حان لكي نبرز بصفة أن «الوقت قد حان لكي نبرز بصفة أن «الوقت قد حان ومستقبلنا إفريقي نحن القارة وإفريقيا هي مستقبلنا المشترك، وهو ما أكدت عليه زيارات جلالة الملك الأخيرة لعدد من بلدان القارة السمراء الذي يؤكد أن استراتيجية المغرب ليست اختيارا ظرفيا أو مؤقتا، بل تعبيرا عن انتماء متجذر «إفريقيا» الآخرون يأتون ويذهبون، ونحن هنا، كما كنا دائما، مغاربة في تربة القارة بامتداد تاريخي وعمق حضاري».

وقال المدري أزولاي، في افتتاح المنتدى الذي نظم بشراكة مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان، إن «المغرب استراتيجية واضحة في علاقته بإفريقيا» مشددا على أنها «استراتيجية مشروعة». وعلى أن «الوقت قد حان لكي نبرز بصفة أن «الوقت قد حان ومستقبلنا إفريقي نحن القارة وإفريقيا هي مستقبلنا المشترك، وهو ما أكدت عليه زيارات جلالة الملك الأخيرة لعدد من بلدان القارة السمراء الذي يؤكد أن استراتيجية المغرب ليست اختيارا ظرفيا أو مؤقتا، بل تعبيرا عن انتماء متجذر «إفريقيا» الآخرون يأتون ويذهبون، ونحن هنا، كما كنا دائما، مغاربة في تربة القارة بامتداد تاريخي وعمق حضاري».

الصويرة هبة المهرجان والبحر

مع توالي دورات مهرجان كناوة و موسيقى العالم صار من بائنة القول اعتبار مدينة الصويرة هبة البحر والتراث الكناوي كيف لا وهي حاضرة هذا التراث بامتياز في المغرب والتي انجبت عازفين مهرة على آلة الستنير نذكر من بينهم الراحل عبد الرحمن بابة عشو مجموعة ناس الخيوان، والمعلم الكبير الحاج محمود غينيا، أمين سر هذا التراث وأحد شيوخه المعترفين بخطاياه.

بعد أربعة أيام غنية بفقرات فنية وفكرية تميزت بحضور العديد من الوجوه الرسمية من بينها أمزي أزولاي، الرئيس المؤسس لجمعية الصويرة موكادور، ومحمد أمين الصبيحي وزير الثقافة، ولحسن حماد وزير السياحة.

بيان اليوم

المغرب يدعو لسن إستراتيجية دولية لمكافحة الاتجار بالبشر في مخيمات تندوف

دعا الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، محمد الصبار، الجمعة الماضي ببنيف، إلى وضع إستراتيجية دولية لمكافحة الاتجار بالمقاربة المحتجزين بمخيمات تندوف.

وحث الصبار، خلال الحوار التفاعلي بمجلس حقوق الإنسان مع مقرر الأمم المتحدة حول الاتجار في البشر، المجتمع الدولي، إلى إيلاء العناية خاصة للنساء والأطفال المحتجزين بمخيمات تندوف.

وذكر في هذا الصدد بالتقرير الذي نشره المجلس الوطني لحقوق الإنسان في شتنبر 2013 حول «وضعية الأجانب وحقوق الإنسان بالمغرب»، والذي تطلت خلاصاته نقطة انطلاق نحو سياسة جديدة للهجرة تقوم على مقاربة إنسانية.

وكان الصبار يتحدث عقب تقديم تقرير جوي ديموزي إيزيلو مقررة الأمم المتحدة حول الاتجار بالبشر، والذي تطرقت فيه إلى المهمة التي أنجزتها في يونيو 2013 في المغرب.

وأضاف أن المجلس الوطني أوصى من بين أمور أخرى، باعتماد إصلاحات تشريعية ومؤسساتية تنسجم مع المعايير الدولية، والقيام بالإجراءات الهادفة إلى التحسيس وتعزيز قدرات الفاعلين المعنيين.

وقال إن انخراطه على المعاهدات الدولية والبروتوكولات الاختيارية المرتبطة بهذا الموضوع فضلا عن تعاون متنام على الصعيد الإقليمي والدولي، يشكل أيضا جزء من التوصيات المنبثقة عن تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

وأكد أن المجلس منكب حول مشروع قانون يتعلق بمكافحة الاتجار بالإشخاص من وجهة نظر حقوق الإنسان، من خلال استلهام المعايير الدولية في هذا المجال.

وأضاف أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان أعد بالرغم على تم احتياجاتها في المعركة ضد هذه الظاهرة، ودعا أيضا الحكومة إلى تسريع مسلسل الإصلاحات الجارية خاصة في مجال حماية الضحايا والشهود والمبلغين عن الخروقات.

ودعا الصبار من جهة أخرى مختلف الأطراف المعنية إلى تخصيص حيز لقضية الاتجار في البشر خلال نقاشات المنتدى العالمي الثاني لحقوق الإنسان المقرر تنظيمه في نونبر المقبل بمراكش.

وأدان إيزيلو قد أشادت خلال تقديمها في وقت سابق لتقريرها أمام مجلس حقوق الإنسان بانخراط المغرب في مسلسل للإصلاحات التشريعية والمؤسساتية في مجال مكافحة الاتجار بالبشر.

وقالت «نشيد بمشروع القانون الجديد المتعلق بالاتجار في الإشخاص، الذي يمنح ضمانات للضحايا».

وكان المغرب سجلا في الحوار التفاعلي مع التقرير الخاص للأمم المتحدة حول الاتجار بالبشر، من قبل وفد هام برئاسة المندوب الوزاري لحقوق الإنسان المحبوب الهيبة

النهار المغربية

بني ملال 30816

النهوض بأوضاع فئة مرضى التوحد ودعم الأسر الهشة

نظمت اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بني ملال خريبكة يوم الخميس الماضي قافلة جهوية حول التوحد تحت شعار»أنا مختلف مثلك» بنادي الفروسية بمدينة بني ملال.وعرفت هذه المحطة تنظيم ورشات عمل مع الفاعلين المحليين، الشباب والأسر والجمعيات من أجل الخروج بمقترحات عمل تراعي الخصوصيات الجهوية والمحلية للمساهمة في صياغة برنامج ترافعي وطني مندمج للنهوض بأوضاع هذه الفئة الهشة ودعم الأسر المعنية.

وتندرج القافلة في سياق الحملة التواصلية الوطنية الأولى حول التوحد التي أطلقها تحالف الجمعيات العاملة في مجال إعاقة التوحد بالمغرب في فاتح أبريل الماضي بشراكة مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان، و بتعاون مع منظمة جايسي الرباط (الغرفة الفتية الدولية بالرباط) والتحالف من أجل النهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة بالمغرب.

وتهدف الحملة إلى التعريف بالتوحد وتعبئة الرأي العام الوطني والفاعلين الحكوميين وغير الحكوميين من أجل الاعتراف بالتوحد واعتباره قضية وطنية.

المحجوب الهيبة: المغرب انخرط في خطة شاملة لتملك توصيات آليات الأمم المتحدة

973217

■ أكد المندوب الوزاري لحقوق الإنسان، السيد المحجوب الهيبة، يوم الجمعة الماضي في جنيف، أن المغرب انخرط في مخطط شامل لتملك التوصيات المنبثقة عن آليات حقوق الإنسان للأمم المتحدة.

ووصف السيد الهيبة، في تصريح لوكالة المغرب العربي للأنباء، في ختام الحوار التفاعلي مع مقرر الأمم المتحدة المعني بالاتجار بالأشخاص، في مجلس حقوق الإنسان، التزام المملكة إزاء الإجراءات الخاصة لحقوق الإنسان بـ«الاختيار الإرادي والاستراتيجي الذي لا رجعة فيه».

وقال المندوب الوزاري، الذي ترأس الوفد المغربي المشارك في الدورة 26 لمجلس حقوق الإنسان، «لقد تفاعلنا مع المقرر الخاص وذكرناه بأن توصياته أخذت بعين الاعتبار في إطار خطة تتبع شاملة».

وأوضح أن التعاون مع الآليات الدولية يغطي الجوانب السياسية والتشريعية والمؤسساتية، كما تدل على ذلك المبادرة الملكية التي أطلقت في شتنبر 2013 لوضع أسس سياسة جديدة للهجرة موجهة لطالبي اللجوء والمهاجرين ومكافحة الاتجار في البشر.

وبذلك، يضيف السيد الهيبة، تعمل المملكة على تأهيل منظومتها الجنائية، ببلورة مشروع قانون المسطرة الجنائية الذي يشمل توصيات الآليات الدولية، وأفضل الممارسات ومقتضيات الاتفاقية الدولية حول الجريمة المنظمة، فضلا عن مشروع قانون بشأن عمال المنازل الذي يوجد في طور الدراسة في البرلمان.

وخلال تقديم تقريرها أمام المجلس، أبرزت السيدة جوي نغوزيبايزيلو، مقررة الأمم المتحدة الخاصة بالاتجار في الأشخاص، الجهود التي بذلها المغرب لمحاربة ظاهرة الاتجار بالبشر، وكذا من أجل التكفل بالضحايا.

ورحبت أيضا بالمبادرة المغربية الرامية إلى التأهيل القانوني، بما في ذلك اعتماد مشروع قانون بشأن مكافحة الاتجار بالأشخاص وحماية الضحايا.

وأثناء الحوار التفاعلي مع مقرر الأمم المتحدة، أثار المجلس الوطني لحقوق الإنسان انتباه مجلس حقوق الإنسان إلى وضعية المغاربة المحتجزين في مخيمات تندوف «المعرضين بقوة لهذه الظاهرة».

وحسب المجلس الوطني لحقوق الإنسان فإن مسألة الاتجار بالبشر ينبغي أن تكون في صميم المناقشات على الصعيدين الوطني والدولي، وخاصة بمناسبة المنتدى العالمي الثاني لحقوق الإنسان المزمع عقده في أواخر نونبر بمراكش.

وعلى هامش دورة مجلس حقوق الإنسان، نظمت المندوبية الوزارية لحقوق الإنسان والبعثة الدائمة للمغرب لدى الأمم المتحدة بجنيف اجتماعا رفيع المستوى بشأن ظاهرة الاتجار في الأشخاص حضرها خبراء رفيعو المستوى يمثلون مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان في الأمم المتحدة المكلف بمسألة الهجرة، ومجلس أوروبا ومنظمات غير حكومية وطنية ودولية.

الاتجار بالبشر ورئيس فريق الخبراء المكلف بنفس الموضوع في مجلس أوروبا وممثلة عن وزارة الشؤون الخارجية المولدافية.

وتم التركيز، خلال هذا الاجتماع، على تبادل الخبرات في مجال حماية وإعادة تأهيل ضحايا الاتجار في الأشخاص، والجوانب القانونية لمكافحة هذه الآفة.

وبالنسبة للسيد الهيبة، فإن هذا الحدث كان ناجحا من خلال نوعية مساهمات المشاركين والمشاركة الملحوظة لعشر دول وسفراء وممثلي المنظمة الدولية

محمد الصبار يدعو إلى استراتيجية دولية لمكافحة الاتجار بالمغاربة المحتجزين بمخيمات تيندوف

9732/R

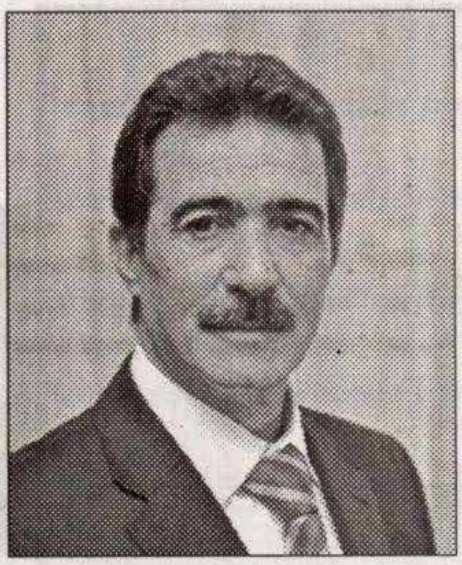

دعا الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الانسان السيد محمد الصبار يوم الجمعة بجنيف، الى استراتيجية دولية لمكافحة الاتجار بالمغاربة المحتجزين بمخيمات تندوف.

وحث السيد الصبار خلال الحوار التفاعلي بمجلس حقوق الانسان مع مقرر الامم المتحدة حول الاتجار في البشر ، المجتمع الدولي الى إيلاء أهمية خاصة للنساء والاطفال الصحراويين بمخيمات تندوف .

وذكر في هذا الصدد بالتقرير الذي نشره المجلس الوطني لحقوق الانسان في شتنبر 2013 حول «وضعية الاجانب وحقوق الانسان بالمغرب « والذي شكلت خلاصاته نقطة انطلاق نحو سياسة جديدة للهجرة تقوم على مقاربة إنسانية.

وكان السيد الصبار يتحدث عقب تقديم تقرير السيدة جوي نيغوزيايزيلو مقررة الامم المتحدة حول الاتجار بالبشر ، والذي تطرقت فيه الى المهمة التي أنجزتها في يونيو 2013 في المغرب.

وأضاف أن المجلس الوطني أوصى من بين أمور أخرى، باعتماد إصلاحات تشريعية ومؤسساتية ، تنسجم مع المعايير الدولية ، والقيام بالاجراءات الهادفة الى التحسيس وتعزيز قدرات الفاعلين المعنيين.

وقال إن المصادقة على المعاهدات الدولية والبروتوكولات الاختيارية المرتبطة بهذا الموضوع ، فضلا عن تعاون متنام على الصعيد الاقليمي والدولي ،يشكل ايضا جزء من التوصيات المنبثقة عن تقرير المجلس الوطني لحقوق الانسان . وأكد أن المجلس منكب حول مشروع قانون يتعلق بمكافحة الاتجار بالأشخاص من وجهة نظر حقوق الانسان، من خلال استلهام المعايير الدولية في هذا المجال.

وأضاف أن المجلس الوطني لحقوق الانسان اشاد بالمراحل التي تم اجتيازها في المعركة ضد هذه الظاهرة ، ودعا أيضا الحكومة الى تسريع مسلسل الاصلاحات الجارية خاصة في مجال حماية الضحايا والشهود والمبلغين عن الخروقات.

ودعا السيد الصبار من جهة أخرى مختلف الاطراف المعنية الى تخصيص حيز لقضية الاتجار في البشر خلال نقاشات المنتدى العالمي الثاني لحقوق الانسان ،المقرر تنظيمه في نونبر المقبل بمراكش. وكانت السيدة إزيلو قد أشادت خلال تقديمها في وقت سابق لتقريرها امام مجلس حقوق الانسان بانخراط المغرب في مسلسل للاصلاحات التشريعية والمؤسساتية في مجال مكافحة الاتجار بالبشر.

وقالت « نشيد بمشروع القانون الجديد المتعلق بالاتجار في الاشخاص ،الذي يمنح ضمانات للضحايا».

وكان المغرب ممثلا في الحوار التفاعلي مع المقرر الخاص للامم المتحدة حول الاتجار بالبشر، من قبل وفد هام برئاسة المندوب الوزاري لحقوق الانسان السيد المحجوب الهيبة .

المعتقلون السياسيون السابقون ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان ينبهون

اعتصام مفتوح احتجاجا على سياسة الإقصاء والتهميش

2293511

توصلنا من المعتقلين السياسيين السابقين ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان ببيان جاء فيه:

نحن المعتقلون السياسيون السابقون ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، نخوض برنامجا نضاليا متواصلا تحت شعار، «لا للإقصاء والتهميش لضحايا سنوات الرصاص والجمر والانتهاكات، احتجاجا على سياسة الإقصاء والتهميش والتفرقة. نعلن للرأي العام الوطني والدولي والجمعيات الحقوقية الوطنية والدولية أننا نخوض اعتصاما مفتوحا أمام المقر المركزي للمجلس الوطني لحقوق الإنسان بالرباط منذ يوم 05 ماي 2014 ومازلنا، وذلك من أجل التأكيد على تشبثنا بمطالبنا العادلة والمشروعة التالية:

1 فتح الملفات المصنفة خارج الآجال ودراستها مع إصدار التوصيات: التعويض، الإدماج الإجتماعي والسكن.

2 الإسراع بإصدار توصيات تكميلية خاصة بالإدماج الاجتماعي للذين لم يحصلوا عليها.

وعليه، ندعو كافة المنظمات الحقوقية والمنابر الإعلامية والإطارات السياسية والنقابية المعنية بحقوق الإنسان لمؤازرتنا ومساندتنا ودعمنا في احتجاجاتنا حتى ننتزع مطالبنا وحقوقنا العادلة والمشروعة التي نادينا بها منذ سنوات خلت دون جدوى.

الهيبة يكشف من جنيف تفاصيل قانون محاربة الاتجار بالبشر

محمد بلقاسم من جنيف

الاثنين 16 يونيو 2014 - 13:35

كشف المحجوب الهيبة، المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان، عن تفاصيل مشروع قانون حكومي حول مكافحة الاتجار بالبشر، مجددا التأكيد على "التزام المغرب بالتعاون والتفاعل مع جميع آليات الأمم المتحدة لحماية وتعزيز حقوق الأشخاص، خاصة النساء والأطفال".

تفاصيل المشروع، الذي كشف عنه المسؤول المغربي، جاء خلال الحوار التفاعلي مع المقررة الخاصة المعنية بمسألة الاتجار بالأشخاص، لاسيما النساء والأطفال، جوي نغوري إيزيلو، وذلك ضمن فعاليات الدورة السادسة والعشرون لمجلس حقوق الإنسان بمدينة جنيف السويسرية.

وأكد المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان، أن "المشروع تضمن العديد من التدابير التي تروم زجر ومكافحة الاتجار بالبشر والوقاية منه"، موضحا أن "الهدف منه حماية ضحايا هذه الآفة، وذلك عبر خلق هيئة وطنية مكلفة بتتبع السياسة العمومية في مجال التصدي لظاهرة الاتجار بالبشر".

وسجل الهيبة ضرورة خلق مصالح مركزية ومحلية لدى القطاعات الحكومية المعنية بهدف تنفيذ هذه السياسة، كاشفا عن خلق صندوق يتمتع بالشخصية القانونية لمساعدة وتعويض ضحايا الاتجار بالبشر، قبل أن يوضح أن هذه السياسة "سيتم تقييمها من طرف المجلس الوطني لحقوق الإنسان الذي سيضطلع بدور المقرر الوطني في هذا المجال".

وبعدما ذكر المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان، بالإجراءات التي اتخذها المغرب للوقاية من الاتجار بالبشر، وفي مقدمتها اعتراف الدولة المغربية ب 573 لاجئا معترف به من طرف ممثلية المفوضية السامية لشؤون اللاجئين بالرباط، ذكر الهيبة الحقوقيين الدوليين بعملية التسوية الاستثنائية التي قامت بها المملكة لفائدة الأجانب في وضعية إدارية غير نظامية.

وأفاد الهيبة أن العملية التي أشرف عليها ملك البلاد مبنية على الالتزامات الدولية للمملكة وأهدافها ذات صلة بمكافحة الاتجار بالبشر، معتبرا التوصيات الصادرة عن زيارة المقررة الخاصة المعنية بمسألة الاتجار بالأشخاص لاسيما النساء والأطفال للمغرب قد حظيت بعناية خاصة مت السلطات المغربية، وأغلبها يندرج ضمن المسار الإصلاحي الشامل للمغرب.

وجدد محمد الصبار، الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، التأكيد على "ضرورة مصادقة المغرب على الصكوك الدولية والبروتوكولات الاختيارية ذات الصلة بمجال مكافحة الاتجار بالبشر، وخصوصا بالنسبة للمغاربة المحتجزين في مخيمات تندوف"، داعيا في هذا الاتجاه إلى "إيلاء أهمية خاصة للنساء والأطفال في هذه المخيمات".

وبعد أن قال إن المغرب ما زال يواجه العديد من التحديات في مجال مكافحة الاتجار في البشر، دعا الصبار الحكومة إلى تسريع الإصلاحات التشريعية والمؤسساتية وخاصة الحرص على أن تتضمن مسطرة القانون الجنائي الحماية الفعالة للضحايا والشهود والمبلغين عن الانتهاكات، مؤكدا عمل مجلسه على تقديم ملاحظاته حول مشروع قانون الحكومة الجديد حول محاربة الاتجار في البشر.

http://www.hespress.com/politique/233442.html

بعد التقرير الذي قدمه إدريس جطو، الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات، سيقدم إدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، مساء يومه (الاثنين)، تقريرا حول وضعية حقوق الإنسان بالمغرب، في جلسة مشتركة سيعقدها مجلسا النواب والمستشارين، على أن تخصص جلسة أخرى لمناقشة مضامين التقرير. وفي الوقت الذي احتضن فيه مقر مجلس النواب جلسة جطو، تشبث محمد الشيخ بيد الله، بعقد جلسة اليزمي بمقر مجلس المستشارين.

48911

دور العدالة في تفعيل وحماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المغرب يشكل تحديا كبيرا (السيد الصبار)

و.م.ع
16.06.2014

الرباط/ 16 يونيو 2014 /ومع/ أكد الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان السيد محمد الصبار، اليوم الإثنين بالرباط، أن الدور المحوري للعدالة في تفعيل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والدفاع عنها في المغرب " لا يزال تحديا كبيرا يتطلب اعتماد إجراءات ضرورية تسمح بضمان سبل الانتصاف الفعالة ".

وأبرز السيد الصبار، في افتتاح مائدة مستديرة ينظمها المجلس واللجنة الدولية للحقوقيين حول الولوج إلى العدالة في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في بالمغرب، أيضا أن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أضحت تشكل تحديا حقوقيا بالنسبة للبلاد، مقارنة مع التقدم الكبير المسجل على مستوى الحقوق المدنية والسياسية التي قطع فيها المغرب شوطا كبيرا.

كما اعتبر أن الدراسة التي أعدتها اللجنة الدولية للقانونيين حول الولوج للعدالة في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالمغرب ستشكل لا محالة ورقة مرجعية للفاعلين المعنيين بتطوير هذه الحقوق، مضيفا أن هذه الأخيرة توجد في صلب اختصاصات المجلس الوطني لحقوق الإنسان المتعلقة بحماية حقوق الإنسان والنهوض بها وإثراء الحوار والنقاش حول قضايا حقوق الإنسان والديمقراطية بشكل تعددي ورصين ومنفتح.

وأوضح في هذا الصدد أن المجلس ما فتئ يولي اهتماما خاصا لهذه الحقوق من خلال المذكرات والآراء الاستشارية التي يعدها والمبادرات التي اتخذها في إطار تعزيز حقوق الإنسان والندوات والتظاهرات التي نظمها لإثراء الفكر والحوار وإشاعة قيم الديمقراطية وإعمال ملاءمة التشريعات الوطنية مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

من جهتها، أشارت المستشارة القانونية باللجنة الدولية للقانونيين السيدة ساندرا رادجن إلى أن المغرب، وانطلاقا من التزاماته الدولية في مجال حقوق الإنسان بما فيها العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مطالب ببذل ما في وسعه لتوفير هذه الحقوق وضمان الولوج المنصف للعدالة بالنسبة لضحايا انتهاك هذه الحقوق.

وأضافت أن ذلك يتطلب أيضا بلورة سياسات عمومية قائمة على مبادئ حقوق الإنسان والمشاركة والشفافية وعدم التمييز وتمكينها من المؤسسات والوسائل المالية والبشرية الكافية.

وأكدت السيدة رادجن أن الدراسة التي أنجزتها اللجنة حول المغرب ليست فقط تشخيصا لوضعية هذه الحقوق وإنما ترصد النقاط الإيجابية والتقدم الذي تحقق في حماية وتكريس هذه الحقوق، فضلا عن تحديد الإصلاحات والتدابير اللازمة لسد الثغرات القانونية والتنظيمية القائمة والاختلالات المرتبطة بالممارسة القضائية في هذا الشأن.

ويأتي تنظيم هذه المائدة المستديرة على ضوء نتائج وتوصيات الدراسة التي أصدرتها اللجنة الدولية للحقوقيين سنة 2013 حول الموضوع شملت مجموعة من الدول من بينها المغرب.

ويهدف اللقاء كذلك إلى تحديد التدابير الملموسة التي يجب أن يتم اتخاذها من قبل مختلف الفاعلين من أجل تعزيز الممارسات الفضلى ومعالجة المشاكل والتحديات التي تقف عندها الدراسة، التي تم إعدادها بالتشاور مع عدد من الفاعلين المؤسساتيين وفعاليات المجتمع المدني بالمغرب.

وتتمحور أشغال هذه المائدة المستديرة على مدى يومين حول أربعة محاور رئيسية تتمثل في " الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والولوج إلى العدالة: تقديم عام للدراسة والمواضيع العرضانية " و "منظور الفاعلين المؤسساتيين بالمغرب والولوج إلى العدالة" و "الحماية الاجتماعية والعمل اللائق، دور العدالة في النهوض بها وفعالية آليات الانتصاف في المغرب" و"الحق في مستوى معيشي مناسب والحق في التربية والولوج للعدالة".

وكان المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان قد أعد سابقا، بشراكة مع برنامج الأمم المتحدة للتنمية، دراسة تتناول الروابط القائمة بين الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأهداف الإنمائية للألفية تحمل عنوان "الحق في التنمية بالمغرب، بين العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأهداف الإنمائية للألفية". ويتمثل الولوج للعدالة في هذا الشأن بالأساس في قدرة الأفراد والجماعات الذين يطالبون بحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على اللجوء لقضاء يتلاءم مع معايير ومبادئ حقوق الإنسان، بما فيها احترام سلامة وكرامة والحياة الشخصية للضحايا والشفافية والمساواة أمام القانون وتوفر شروط المحاكمة العادلة، بما يحقق التقاضي المنصف الذي يضمن جبر الضرر بجميع أشكاله.

http://www.menara.ma/ar/2014/06/16/1218584-%D8%AF%D9%88%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%AF%D8%A7%D9%84%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%AA%D9%81%D8%B9%D9%8A%D9%84-%D9%88%D8%AD%D9%85%D8%A7%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%A7%D8%B9%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AB%D9%82%D8%A7%D9%81%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8-%D9%8A%D8%B4%D9%83%D9%84-%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D9%8A%D8%A7-%D9%83%D8%A8%D9%8A%D8%B1%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%A8%D8%A7%D8%B1.html

EL ASSIMA Post
العاصمة

ليلة البيضاء للسينما وحقوق الإنسان بالرباط

2146

تنظم جمعية اللقاءات المتوسطية للسينما وحقوق الإنسان، يومي 20 و21 يونيو الجاري بالرباط، الدورة الثالثة لليلة البيضاء للسينما وحقوق الإنسان، وذلك في موضوع "سينما وعدالة".

وأوضح بيان للجمعية، (الجمعة) الماضية، أنه ستتم خلال هذه التظاهرة برمجة ستة أفلام قصيرة، من بينها ثلاثة أفلام وثائقية، تمثل المغرب، ومصر، والأردن، وجنوب إفريقيا.

وستنطلق الليلة البيضاء "سينما وعدالة" يوم 20 يونيو، بسمر فني يتم خلاله عرض أفلام في الهواء الطلق من الساعة التاسعة ليلا إلى الساعة السادسة صباحا، في ساحة المكتبة الوطنية للمملكة المغربية، وتقترح في حفل الافتتاح الفيلم المغربي القصير "قصتي.. قصتك"، الذي أخرجه يوسف مجيد وإيفان لوهلي، وذلك في إطار اليوم العالمي للاجيء، الذي تحييه الجمعية بشراكة مع المفوضية العليا للاجئين.

وأوضح المصدر ذاته أن بهو المكتبة الوطنية للمملكة سيستقبل، يوم 21 يونيو (الساعة الرابعة بعد الزوال)، ندوات حول قضايا تتعلق بالعدالة الانتقالية والعدالة الاجتماعية.

ويتم تنظيم الليلة البيضاء "سينما وعدالة" بدعم من سفارة سويسرا في المغرب، ومنظمة الأمم المتحدة - نساء، و"يوروبيان إندومنت فور ديموكراسي"، ومؤسسة صندوق الإيداع والتدبير، ومؤسسة "فريدريش إيبرت ستيفتونغ"، والمفوضية العليا للاجئين، والمجلس الوطني لحقوق الإنسان، والمركز السينمائي المغربي، والمكتبة الوطنية للمملكة المغربية.

الأخبار
نأتيكم بالخبر اليقين

الصبار يؤكد دعوة المجلس الوطني لحقوق الإنسان الحكومة إلى حماية الشهود والمبلغين

طالب مجلس حقوق الإنسان بجنيف بحماية المغاربة بتندوف من الاتجار بالبشر

النعمان اليعلاوي

دعا الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، محمد الصبار، بجنيف، إلى استراتيجية دولية لمكافحة الاتجار بالمغاربة المحتجزين بمخيمات تندوف، حيث حث الصبار خلال الحوار التفاعلي بمجلس حقوق الإنسان مع مقرر الأمم المتحدة حول الاتجار في البشر، المجتمع الدولي، «إلى إيلاء أهمية خاصة للنساء والأطفال الصحراويين بمخيمات تندوف، على حد تعبير الصبار، الذي ذكر في ذات السياق بالتقرير الذي نشره المجلس الوطني لحقوق الإنسان في شتنبر 2013 حول «وضعية الأجانب وحقوق الإنسان بالمغرب، والذي شكلت خلاصاته نقطة انطلاق نحو سياسة جديدة للهجرة تقوم على مقاربة إنسانية، حسب الصبار، الذي تحدث عقب تقديم تقرير جوي نيغوزي إيزيلو مقررة الأمم المتحدة حول الاتجار بالبشر، والذي تطرقت فيه إلى المهمة التي أنجزتها في يونيو 2013 في المغرب.

وفي ذات السياق، أضاف الصبار أن المجلس الوطني أوصى إلى جانب أمور أخرى، باعتماد إصلاحات تشريعية ومؤسساتية، تنسجم والمعايير الدولية، والقيام بالإجراءات الهادفة إلى التحسيس وتعزيز قدرات الفاعلين المعنيين، قائلا إن «المصادقة على المعاهدات الدولية والبروتوكولات الاختيارية المرتبطة بهذا الموضوع، فضلا عن التعاون المتنامي على الصعيد الإقليمي والدولي، يشكل أيضا جزءا من التوصيات المنبثقة عن تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان»، يقول الصبار، مؤكدا أن المجلس منكب حول مشروع قانون يتعلق بمكافحة الاتجار بالأشخاص من وجهة نظر حقوق الإنسان، من خلال استلهام المعايير الدولية في هذا المجال».

وأضاف الصبار أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان «أشاد بالمراحل التي تم اجتيازها في المعركة ضد هذه الظاهرة، ودعا أيضا الحكومة إلى تسريع مسلسل الإصلاحات الجارية، خاصة في مجال حماية الضحايا والشهود والمبلغين عن الخروقات، حسب الصبار، الذي دعا من جهة أخرى مختلف الأطراف المعنية، إلى تخصيص حيز لقضية الاتجار في البشر خلال نقاشات المنتدى العالمي الثاني لحقوق الإنسان، المقرر تنظيمه في نونبر المقبل بمراكش.

من جانبها أشادت إزيلو، خلال تقديمها في وقت سابق لتقريرها أمام مجلس حقوق الإنسان، بانخراط المغرب في مسلسل للإصلاحات التشريعية والمؤسساتية في مجال مكافحة الاتجار بالبشر، وقالت «نشيد بمشروع القانون الجديد المتعلق بالاتجار في الأشخاص، الذي يمنح ضمانات للضحايا».

حواتمة يجتمع ورئاسة المجلس الوطني لحقوق الانسان

نشر أمس الساعة 13:26

الرباط- **معا** - اجتمع نايف حواتمة الأمين العام للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين ووفد الجبهة مع هيئة رئاسة المجلس الوطني لحقوق الانسان Ï. محمد الصبار الأمين العام للمجلس الوطني، مراد الراغب مدير العلاقات الدولية والتعاون، عبد الغني البردي شعبة التواصل، ريم افايه شعبة العلاقات الدولية.

الاجتماع بحث حقوق الانسان بالمغرب، فلسطين، والبلدان العربية. Ï. الصبار قدم عرضاً شاملاً للتطور الكبير في حقوق الانسان بالمغرب بالدستور المغربي الجديد، الذي تم إقراره باستفتاء الشعب المغربي في يوليو 2011، بعد الحِراكات الشعبية الواسعة التي انطلقت في 20 فبراير 2011، وأشار إلى مبادرة الملك محمد السادس الاستجابة لمطالب الشعب بدستور ديمقراطي جديد، ضامن حقوق الشعب "الخبز، الحريات والديمقراطية، العدالة الاجتماعية، الدولة المدنية والمساواة في المواطنة وبين المرأة والرجل"¡ وأكد أن الدستور موضع التطبيق نص على الانتقال إلى نظام الملكية الدستورية، وبناء دولة الحق والقانون بنصوص الدستور الواضحة.

حواتمة أكد أن الاحتلال الاسرائيلي واستعمار الاستيطان "لتهويد القدس والضفة الفلسطينية" يصادر حقوق الانسان الفلسطيني من الحروب الشاملة إلى الاغتيالات والاعتقالات إلى 5000 خمسة الآف أسير في السجون الاسرائيلية، إلى التمييز العنصري على الأرض الفلسطينية المحتلة.

حواتمة دعا المجلس الوطني لحقوق الانسان في المغرب إلى أوسع حملات قانونية محلية، اقليمية، دولية مع مؤسسات ومجالس حقوق الانسان في العالم والأمم المتحدة، دفاعاً عن حقوق الأنسان الفلسطيني في داخل الأرض المحتلة وفي أقطار اللجوء والشتات.

ودعا إلى التعاون والتنسيق مع مؤسسات حقوق الانسان الفلسطينية ولجان الدفاع عن الحريات في الضفة والقدس وقطاع غزة وفي بلدان اللجوء والشتات العربية والأجنبية.

حواتمة قدم لرئاسة المجلس المجلد الأول لشهداء الجبهة الديمقراطية في مقاومة الاحتلال واستعمار الاستيطان وحروب الاحتلال على الضفة الفلسطينية وغزة ، ومخيمات لبنان، وفي أقطار الشتات العربية والاجنبية.

وقدم كتاب "الأزمات العربية في عين العاصفة" لحواتمة وكتب الديمقراطية لإثراء مكتبة المجلس الوطني لحقوق الانسان في المغرب، بشأن حقوق الانسان في فلسطين والبلدان العربية.

http://www.maannews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=704845

محمد الصبار يدعو الحكومة إلى حماية الشهود والمبلغين

15 يونيو 2014 في أخبار المغرب العربي, أخبار سياسية

أشاد محمد الصبار، الأمين العالم للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، "بالمراحل التي تم اجتيازها في معركة ضد ظاهرة الإتجار بالأشخاص، ودعا الحكومة إلى تسريع مسلسل الإصلاحات الجارية، خاصة في مجال حماية الضحايا الشهود والمبلغين عن هذا النوع من الخروقات".

ودعا محمد الصبار، في جنيف، حسب ما ذكرت صحيفة المساء في عددها ليوم غد، إلى استراتيجية دولية لمكافحة التجارة بالمغاربة المحتجزين في تندوف، حيث حث الصبار خلال حوار في مجلس حقوق الانسان مع مقرر الأمم المتحدة حول الاتجار بالبشر، المجتمع الدولي "إلى إيلاء أهمية خاصة للنساء والاطفال الصحراويين بمخيمات تندوف "على حد تعبير الصبار، الذي ذكر في ذات السياق بالتقرير الذي نشره المجلس الأعلى لحقوق الانسان في شتنبر 2013 حول وضعية الأجانب وحقوق الانسان في المغرب، والذي شكلت خلاصاته نقط انطلاق نحو سياسة جديدة للهجرة تقوم على مقاربة انسانية" حسب الصبار، الذي عقب تقديم تقرير جوي نيغوزي إيزيليو مقررة الامم المتحدة حول الاتجار بالبشر، والذي تطرقت فيه إلى المهمة التي أنجزتها في يونيو 2014 في المغرب.

http://www.el-khabar.com/%D9%85%D8%AD%D9%85%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%A8%D8%A7%D8%B1-%D9%8A%D8%AF%D8%B9%D9%88-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%83%D9%88%D9%85%D8%A9-%D8%A5%D9%84%D9%89-%D8%AD%D9%85%D8%A7%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B4/

شبكات الدعارة تهجر 2500 مغربية نحو الخليج منذ 2002

الأحد 15 يونيو 2014 20:00

تقرير أممي فضح وسطاء لزبناء خليجيين في الرباط والبيضاء

الرباط- فجرت جوي نغوري إيزيلو، المقررة الأممية الخاصة المعنية بالاتجار بالأشخاص، سيما النساء والأطفال، معطيات مثيرة بشأن المغربيات المشتغلات بدول الخليج في مجال الدعارة، حيث كشفت المسؤولة الأممية، استنادا إلى معلومات تم إخبارها بها من طرف المجتمع المدني، أن ما يقارب 2500 فتاة تم تهجيرهن إلى دول الخليج بهدف الاستغلال الجنسي والدعارة منذ سنة 2002.

وأشار التقرير، الذي جرى عرضه الخميس الماضي، في جلسة عامة لمجلس حقوق الإنسان، إلى أن وسطاء من "عديمي الضمير"، بمدينتي الرباط والدار البيضاء، يعملون بنشاط في البحث عن فتيات جدد لفائدة زبنائهم في دول الخليج، ومشيرة إلى دراسة أنجزها مرصد الجالية المغربية المقيمة في الخارج سنة 2007، والتي كشفت أن عددا من عقود المغربيات اللواتي تهاجرن إلى الخليج، لا تتوافق مع ما تم الاتفاق عليه بشأن المهام التي سيقمن بها، حيث يجد عدد من المغربيات أنفسهن في وضعيات استغلال من طرف شبكات الدعارة.

وبخصوص الاتجار في الأطفال، جاء في الفقرة 20 من التقرير، استنادا إلى سلطات قضائية، أن المغرب لم يسجل أي حالة للاتجار في الأطفال خلال السنوات الأخيرة، فيما عرفت الفترة بين 1978æ1985 التبليغ عن 11 حالة للاتجار في الأطفال (الاتجار في الرضع). كما تم التبليغ عن حالات اختطاف أطفال، وإن لم تكن بالضرورة بهدف الاتجار بالبشر، بل تعود في معظم الحالات إلى النزاعات بين الأزواج حول الحضانة. وحسب وزارة العدل، فسنة 2011، عرفت التبليغ عن 130 حالة استغلال الأطفال في التسول، و11 في الاستغلال الجنسي.

وأوضحت المقررة الخاصة أنه جرى إخبارها بأن المغرب ليست لديه أي حالات رسمية للاتجار في البشر لأهداف تتعلق بإزالة الأعضاء وبيعها. كما أخبرت بوجود بعض الوسطاء الذين ينشطون في البحث عن أعضاء بشرية للبيع، يتم التمويه بكونها تبرعا بالأعضاء. غير أن بعض من تمت محاورتهم، أشاروا إلى أن هناك قوانين وإجراءات مشددة في مجال التبرع بالأعضاء وزرعها، إذ يتوجب على المتبرع الحصول على موافقة القضاء، بحضور طبيبين.

وأكد التقرير أن المغرب عبر عن التزامه وعزمه لمكافحة الاتجار، إذ أن الحكومة في مرحلة تبني إصلاحات قانونية مهمة، وإجراءات لمحاربة الاتجار في البشر. ورحبت المقررة الخاصة، في لقاء مع الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، بتفاعل الحكومة المغربية مع التقرير المتعلق بالزيارة التي قامت بها للمغرب في يونيو 2013 .

ودعا الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، يوم الجمعة الماضي بجنيف، إلى استراتيجية دولية لمكافحة الاتجار في المغاربة المحتجزين بمخيمات تندوف. وحث الصبار خلال الحوار التفاعلي بمجلس حقوق الإنسان مع مقررة الأمم المتحدة حول الاتجار في البشر، المجتمع الدولي إلى إيلاء أهمية خاصة للنساء والأطفال الصحراويين بمخيمات تندوف.

وأكد الصبار أن المجلس منكب على مشروع قانون يتعلق بمكافحة الاتجار بالأشخاص من وجهة نظر حقوق الإنسان، من خلال استلهام المعايير الدولية في هذا المجال، ومشيرا إلى أن المجلس أشاد بالمراحل التي تم اجتيازها في المعركة ضد هذه الظاهرة، ودعا أيضا الحكومة إلى تسريع مسلسل الإصلاحات الجارية، خاصة في مجال حماية الضحايا والشهود والمبلغين عن الخروقات.

http://www.noonpresse.com/content/%D8%B4%D8%A8%D9%83%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%B9%D8%A7%D8%B1%D8%A9-%D8%AA%D9%87%D8%AC%D8%B1-2500-%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D9%86%D8%AD%D9%88-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D9%84%D9%8A%D8%AC-%D9%85%D9%86%D8%B0-2002

Le CNDH pour une stratégie de lutte contre la traite des séquestrés de Tindouf

Dialogue interactif avec le rapporteur de l'ONU

Le secrétaire général du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), Mohamed Essabar a appelé, vendredi à Genève, à une stratégie internationale pour la lutte contre la traite des Marocains séquestrés dans les camps de Tindouf. Au cours du dialogue interactif avec le rapporteur de l'ONU sur la traite des personnes au sein du Conseil des droits de l'Homme, M. Essabar a appelé la communauté internationale à accorder une attention particulière aux femmes et aux enfants sahraouis dans les camps.

Il a rappelé à cet égard le rapport publié par le CNDH en septembre 2013 sur «la situation des étrangers et les droits de l'Homme au Maroc», dont les conclusions ont constitué le point de départ pour une nouvelle politique migratoire fondée sur une approche éminemment humaniste.

M. Essabar s'est exprimé à l'issue de la présentation du rapport de Mme Joy Ngozi Ezeilo, rapporteur de l'ONU sur la traite des êtres humains, dans lequel elle rend compte de sa mission effectuée en juin 2013 au Maroc.

Le Conseil national, a-t-il ajouté, a recommandé entre autres l'adoption de réformes législatives et institutionnelles en phase avec les normes internationales, l'organisation de mesures de sensibilisation et le renforcement des capacités des acteurs concernés.

La ratification des traités internationaux et des protocoles facultatifs s'y rattachant ainsi qu'une coopération accrue aux plans régional et international figurent aussi parmi les recommandations issues du rapport du CNDH.

Le conseil, a-t-il noté, se penche sur le projet de loi relatif à la lutte contre la traite des personnes du point de vue des droits de l'Homme, en s'inspirant des standards internationaux en la matière.

Tout en se félicitant des étapes franchies dans le combat contre ce phénomène, le CNDH a appelé le gouvernement à hâter le processus de réforme en cours, particulièrement en matière de protection des victimes, des témoins et des dénonciateurs des violations.

Le secrétaire général a d'autre part invité les différentes parties prenantes à réserver une place à la question de la traite des êtres humains lors des débats du deuxième forum mondial des droits de l'Homme, prévu en novembre prochain à Marrakech.

En présentant son rapport plus tôt vendredi devant le CNDH, Mme Ezeilo s'est réjouie de voir le Maroc s'engager dans un processus de réforme législative et institutionnel dans le domaine de lutte contre la traite. «Nous nous réjouissons du nouveau projet de loi relatif à la traite des personnes qui offre des garanties aux victimes», a-t-elle indiqué.

Le Maroc a été représenté au dialogue interactif avec le rapporteur spécial de l'ONU sur la traite par une importante délégation présidée par le délégué interministériel aux droits de l'Homme, Mahjoub El Haiba.

MAP

إدماج مقاربة حقوق الإنسان في ممارسة المجتمع المدني بالجنوب الشرقي

15 يونيو 2014

بدعم من المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان نظمت جمعية الألفية الثالثة لتنمية الفعل الجمعوي بالجنوب الشرقي المغربي ورشة لتقييم «مشروع إدماج مقاربة حقوق الإنسان في أنشطة المجتمع المدني بالجنوب الشرقي»، وبرامجه وممارسته، وآفاق العمل، صادفت صباح يوم الأحد 15 من شهر يونيو من عام 2014، بقصبة «أفردو» بمدينة الرشيدية الغراء. كان من المفروض أن يكون اللقاء داخليا، لكن الرأي استقر، بعد نقاش أعضاء الجمعية ومحاججتهم في الأمر، على أن يكون اللقاء موسعا حضره 24 فاعلا جمعويا، من بينهم ست نساء، وذلك لفتح النقاش وتقييم المشروع «مشروع إدماج مقاربة حقوق الإنسان في أنشطة المجتمع المدني بالجنوب الشرقي».

أمام (Slides كان الارتياء أن تعد أرضيتان للنقاش، تضمنت الأولى عناصر المشروع، وخطوات إنجازه، وما تركه من وقع، عُرضت الأرضية في مقصورات شفافة (الحضور، فضلا عن أرضية ثانية، هي مقتطف من تقرير لقاء انطلاق المشروع يوم 10 من شهر مارس 2013، أدرجت في ملف المشاركة. كلتا الأرضيتين أثارتا انتباه المشاركين للخروج بالتوصيات. فإذا كانت الأرضية الثانية خلاصة (خلاصات) المشروع، فإن الأرضية الأولى المدرجة في ملف المشاركة رسمت مجال الممارسة. وبين ما هو كائن وما ينبغي أن يكون، لا تزال مجالات حقوقية لم يُطرق بابها بعدُ، كالحكامة الأمنية، والهوية الثقافية، أو إن طرقَها ظل ضعيفا، كالولوج السليم والآمن لسكان الجنوب الشرقي، نحو الشمال والجنوب. وأما تشخيص واقع حقوق الجنوب الشرقي فقد بات غير مفكر فيه، إن استثنينا إنجاز تقرير حول الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للنساء بإقليم الرشيدية الذي أعدته شبكة الجمعيات التنموية لواحات الجنوب الشرقي. ورغم ذلك، هناك مجالات حصل اقتحامها بشكل، أو بآخر، مثل الحقوق الجماعية بالمحيطات المنجمية، والحقوق الثقافية والتعدد الثقافي واللغوي، مثل تدوين التراث الشفاهي الذي حصل بالرشيدية وزاكورة رغم بعض العيوب، والاهتمام بالشفاهية (مهرجان تماوايت بورزازات)، والمتحفية (ندوة ورزازات حول متاحف الواحات يوم 21 من يناير 2012، و12 منه التي نظمها المجلس الوطني لحقوق الإنسان)، والاعتناء بالتراث المعماري، والاعتناء بالذاكرة في مشاريع جبر الضرر الجماعي، والتعدد اللغوي والثقافي (ندوة أرفود يوم 12 من شهر يناير 2013 و12 منه التي نظمها المجلس الوطني لحقوق الإنسان). وفوق ذلك نزلت عدة تجارب بدعم من المنظمات الدولية، وبمشاركة الجمعيات المحلية، وطالب المشاركون بتشخيص برامج الجمعيات الحقوقية، والعمل الدؤوب على توثيق أشغال جمعية الألفية الثالثة لتنمية الفعل الجمعوي بالجنوب الشرقي ذات الصلة بالمجالات الحقوقية، وإنجاز خطة العمل الوطنية في مجال الديموقراطية وحقوق الإنسان على المستوى الجهوي، والحال أن تمرينا من نوعه أُنجز يوم من شهر مايو من عام 2013 بمدينة الرشيدية، والتركيز على الحقوق الفئوية كالطفل والمرأة والإعاقة، وتكوين المنتخبات والمستشارات الجماعية.

الأرضية الثانية نصت على أن حقوق الإنسان تعتبر «وليدة التراكم الثقافي، الذي أنتجه الفكر الإنساني عبر مراحل زمانية وأحقاب طويلة، قبل أن تتولى منظمة الأمم المتحدة تقنينها واعتمادها كإعلانات ومواثيق دولية، بدءا بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الصادر في 10 من شهر دجنبر من عام 1948». وأما الاهتمام بحقوق الإنسان لدى المغاربة، والتشبث بها وفق المعايير التي تحددها المواثيق الدولية، فهي «ليست وليدة الثمانينات من القرن العشرين كما يزعم البعض، وإنما ترجع بذوره الأولى إلى مرحلة الكفاح الوطني من أجل الحرية والاستقلال، وقد تأسست أول عصبة لحقوق الإنسان بمدينة تطوان، على يد أحد القادة الأوائل للحركة الوطنية بشمال المغرب، وهو الحاج عبد السلام بنونة، وذلك سنة 1933». وبعد الاستقلال «ارتبط الاهتمام بحقوق الإنسان بالنضال من أجل الدستور والديمقراطية، وبدأ هذا الاهتمام يتخذ مجراه المستقل عن النضال السياسي الديمقراطي، من خلال بعض الأنشطة الخاصة لهيئات المحامين، قبل ظهور مجتمع مدني متخصص مع تأسيس العصبة المغربية للدفاع عن حقوق الإنسان سنة 1972، وتأسيس الجمعية المغربية لحقوق الإنسان سنة 1979، والمنظمة المغربية لحقوق الإنسان سنة 1988». وورد في الأرضية أن تلك المرحلة عرفت «نشاطا متميزا لحركة الدفاع عن حقوق الإنسان، توج بإصدار الميثاق الوطني لحقوق الإنسان من طرف خمس جمعيات حقوقية سنة 1990». وبموازاة ذلك جرى تأسيس «العديد من الجمعيات التي تهتم بحقوق الإنسان في شموليتها، أو تختص بجوانب معينة منها، في إطار التوسع والديناميكية التي عرفها المجتمع المدني، ابتداء من العقد الأخير من القرن العشرين». وتأثر المغرب بانهيار جدار برلين وبعده المعسكر الشرقي، في أواخر الثمانينات، فكان «الاهتمام بقضايا حقوق الإنسان ببلادنا » متزايدا. وللإشارة فقد هبت رياح التغيير على بلدان أفريقيا أيضا، وشمل ذلك «مضمون الخطاب الأيديولوجي»، إذ بدأ التخلي عن المفاهيم المرتبطة بالمدرسة الماركسية، والتوجه نحو الثقافة الديمقراطية التي تقول بالتعددية الحزبية، وضمان الحريات الفردية والجماعية، وإقرار حق الجميع في المشاركة في الحياة السياسية وفي تدبير الشأن العام، والحق في الاختلاف مع الآخذين بزمام الأمور، وانتقاد سياساتهم وممارساتهم.

هنالك طفقت «المواثيق الدولية لحقوق الإنسان تشكل مرجعية أخلاقية وسياسية معترف بها من طرف الدول والمنظمات القطرية والإقليمية والدولية، وتبوأ موضوع حقوق الإنسان موقع الصدارة في العلاقات الدولية، وأصبح معيارا للتعامل بين الدول، وذريعة تتخذها مجموعة الشمال لفرض الشروط في التعامل، وفي تقديم المساعدات لبلدان الجنوب، مستغلة ما تعانيه هذه الأخيرة من ضعف، أو غياب لضمانات حقوق الإنسان في أنماط أنظمتها، وتشريعاتها، وممارسة السلطة بها».

وكان من الطبيعي أن تؤدي التطورات المذكورة إلى «تنامي الوعي لدى الشعوب بالقيم الأصيلة لحقوق الإنسان، وإدراك دورها في فرض احترام الكرامة البشرية، وحمايتها من أي اعتداء أو ممارسات مشينة»، كما أدت إلى تنامي «قناعة الشعوب بكون القيود على الحريات الفردية والجماعية، والتضييق على الطاقات الفكرية، والقدرات الإبداعية للإنسان، والانتهاكات التي تمس حقوقه الطبيعية، وتخدش كرامته الإنسانية، تشكل العرقلة الأساسية نحو تحقيق النمو الاقتصادي، والتقدم الاجتماعي، والتطور الحضاري».

Conseil national des droits de l'Homme

وفي محاولة التأقلم مع هذه التطورات الهامة، أضحت «عبارات الحقوق والحريات الأساسية، والكرامة الإنسانية والتعددية الحزبية، ودولة الحق والقانون، والديمقراطية...أدوات لتزيين الخطاب السياسي الرسمي في كثير من بلدان العالم الثالث، التي تتمسك في العمق بالرأي الواحد، ومظاهر الحكم المطلق، إما بكيفية مباشرة لغياب التعددية السياسية، وانعدام التمثيلية الديمقراطية، أو بكيفية غير مباشرة عن طريق تعددية شكلية مصنوعة، وديمقراطية مزيفة».ومما لوحظ في المغرب «أنه بعد تصاعد حدة الانتقادات الموجهة للمسؤولين، من لدن المنظمات المختصة بالدفاع عن حقوق الإنسان، على الصعيدين الوطني والدولي»، من ذلك «الحملة الشديدة اللهجة التي نظمتها ضد حكومة المغرب في أواخر الثمانينات وبداية التسعينات من القرن الماضي»، التي خاضتها «هيئات دولية لحقوق الإنسان، مثل منظمة العفو الدولية، والفدرالية العالمية لحقوق الإنسان، وكذا بعض المؤسسات الرسمية في الدول الغربية، ونزلت فوق ذلك «التقارير التي تعدها وزارة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية»، وكل ذلك عوامل جعلت المسؤولين الحكوميين في المغرب يضطرون للبحث عن المنهجية المناسبة لمواجهة الحملة الخارجية على الخصوص.

ومن المؤكد «أن بعض الانتقادات الخارجية لم تكن بريئة، وكانت تتخذ من انتهاكات حقوق الإنسان في المغرب ذريعة لقيامها بالفضح السياسي للحكم الذي كان سائدا في المغرب»، والذي تميز – حسب الأرضية- بما أصبح يعرف فيما بعد، «بسنوات الجمر والرصاص»، أو الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. وتحت ضغط تلك الانتقادات، ومن أجل تحسين صورة المغرب في المحافل الدولية، جرى تأسيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان سنة 1990، وأحدثت وزارة مكلفة بحقوق الإنسان سنة 1993، وحصل التصديق على العديد من المواثيق الدولية، وبدأت الحكومة تهتم بالتقارير التي تتدارسها اللجنة الدولية لحقوق الإنسان التابعة لمنظمة الأمم المتحدة، وصدر العفو الشامل عن عدد هام من المعتقلين السياسيين، كما وقع الاعتراف بوجود المعتقلات السرية مثل تازمامرت، وقلعة مكونة، وأگدز، ودرب مولاي الشريف، والكوربيس، بعد أن كان المسؤولون ينفون وجودها، وتقرر التعويض عن الاختفاء القسري والاعتقال التعسفي بتلك المعتقلات الرهيبة، وتأسست لهذه الغاية هيئة التحكيم المستقلة، والتي حلت محلها، بعد إعادة تنظيم المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، هيئة الإنصاف والمصالحة، وفي نفس السياق، اتسع مجال ممارسة الحريات، ووقع انفتاح الحكم على المعارضة، وأدى ذلك إلى تأسيس ما عرف بحكومة (التناوب التوافقي) سنة 1998.

وتجدر الإشارة إلى أنه في السنوات الأخيرة ظهرت «دعوات لإقرار حقوق قد يبدو أنها جديدة كالحق في السلم، والحق في البيئة السليمة، والحق في التنمية، وتندرج هذه الحقوق ضمن ما يعرف بالجيل الثالث لحقوق الإنسان». فإذا كان اعتماد المواثيق المتعلقة بهذه الحقوق متأخرا بالنسبة للجيل الأول، إذ أن اعتماد إعلان الحق في التنمية متأخر بعض الشيء (سنة 1986) ، فإن الإشارة إلى هذا الحق قائمة في مواثيق دولية سابقة بكيفية ضمنية، كميثاق الأمم للمتحدة الذي يرجع إلى سنة 1945. وهناك أيضا الإعلان العالمي حول التقدم والتنمية في المجال الاجتماعي الصادر سنة 1969.

وبصفة عامة يمكن القول إن «التطورات التي عرفتها البشرية تطلبت إبراز بعض الجوانب التي كانت مجرد جزئيات عند صدور الجيل الأول والثاني لحقوق الإنسان، والمواثيق التي شملت ما عرف بالجيل الثالث، ليست في الواقع سوى رد فعل على الظروف والمعطيات الجديدة، التي أصبحت تزخر بها الحياة المعاصرة، والتي تهدد حقوق الإنسان المعترف بها ضمن إعلان 10 دجنبر1948، وفي العهدين المتعلقين بالحقوق المدنية والسياسية، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فالحق في السلم هو تعبير عن رفض الحروب، وما تخلفه من ضحايا وآلام وخراب، وتمسك بالحق في الحياة»، وقبل ذلك فالحق في البيئة السليمة، «يتجاوب مع طبيعة الكائن البشري، الذي يتضرر من التلوث». وتقتضي وقاية صحته البدنية والنفسية العيش في بيئة سليمة، والحق في التنمية يجسد الرغبة في التغلب على مشاكل التخلف، التي تمس كرامة الإنسان، تعوق حقه في التحسين المتواصل لمستوى عيشه، كما تعوق النهوض بحقوق الإنسان بوجه عام.

ومهما تعددت المواثيق الدولية التي تتناول مواضيع حقوق الإنسان في جزئياتها، ومهما تطورت آليات ووسائل الحماية الدولية منها والإقليمية والوطنية، فإن ذلك لا يمس بمبدأ الكلية وعدم قابلية حقوق الإنسان للتجزئة، .

وعلى الصعيد الوطني ورد في الأرضية أن «هناك عدة آليات لحماية حقوق الإنسان على المستوى الداخلي لكل دولة ومن أهمها نذكر على الخصوص:

أ) القوانين وفي مقدمتها الدستور الذي يسمو عن باقي التشريعات، التي لا يجوز أن تخرج عن المبادئ العامة التي يقرها، وعادة تنص الدساتير على أهم الحقوق والحريات الأساسية للإنسان، حيث ترد أحيانا في صلب البنود الدستورية، كما هو الحال في دستور الولايات المتحدة الأمريكية، أو في مقدمة أو ديباجة الدستور كما هو الشأن بالنسبة للدستور الفرنسي والدستور المغربي، وهناك قوانين تضمن تمتع الأفراد والجماعات بحرياتهم، كحرية الفكر والتعبير والصحافة، وحرية تأسيس الأحزاب السياسية، والمنظمات النقابية، والجمعيات المدنية ذات الأهداف المختلفة، وحرية الانخراط فيها، وحرية تنظيم التجمعات في الأماكن العمومية، وهناك قوانين تتوخى ضمان حقوق الدفاع والمحاكمة العادلة، كما توجد تشريعات أخرى لحماية بعض الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، كحق الملكية، وحق القيام باستثمارات لتحقيق كسب مشروع، وحقوق الشغالين كالحق في الأجر العادل، والحق في الضمان الاجتماعي، وحق الإضراب...

) ولا يكفي أن توجد قوانين جيدة لحماية حقوق الإنسان، وإنما لابد من وجود سلطة قضائية نزيهة، ومستقلة عن كل السلطات، ومحصنة من أي تأثير، لتسهر على ب احترام القوانين، وحسن تطبيقها، وضمان مساواة الجميع أمامها.

ج) وإلى جانب آليتي التشريع والقضاء تقوم بعض الدول بإحداث مؤسسات خاصة، مثل المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان بالمغرب، الذي تقابله اللجنة الاستشارية لحقوق الإنسان بفرنسا، ويتميز المغرب بإحداث وزارة مكلفة بحقوق الإنسان، في بداية التسعينات قبل أن تلغى سنة 2004، كما تم إحداث ديوان المظالم الذي يقابل مؤسسة (الوسيط) في بعض الدول».

وإلى جانب الآليات الرسمية، «توجد بعض الجمعيات التطوعية التي تعمل في إطار المجتمع المدني، وتقوم بمهمة الدفاع عن الحقوق والحريات الأساسية للإنسان، وإثارة الانتباه للخروق، كما تساهم في التوعية بقيم حقوق الإنسان، وتوجد في المغرب عدة جمعيات من هذا القبيل، منها من يختص بحقوق الإنسان بوجه عام، ومنها من يختص بالدفاع عن حقوق بعض الفئات كالمرأة، والطفل، والمعاقين»...

Conseil national des droits de l'Homme

وأما تجربة جمعية الألفية الثالثة لتنمية الفعل الجمعوي فورد في الأرضية أنه «بناء على ما راكمته الجمعية في هذا المجال من خلال تجربة الرصد وملاحظة الانتخابات التشريعية ل 2007 التي قام بها النسيج الجمعوي سنة 2002 في إطار عمله الهادف إلى النهوض بالمواطنة، وسيادة دولة الحق والقانون، وكمساهمة في بناء وتنمية الديمقراطية بالمغرب،وتكوينها، عقب ذلك، للمنتخبات في الانتخابات الجماعية لسنة2009. واعتبارا لكونها عضوا في النسيج الجمعوي المذكور منذ سنة 2002، ونقطة ارتكاز جهوية لذلك النسيج، حيث عملت من جانبها على تتبع العملية الانتخابية التشريعية والجماعية اللاحقة فضلا عن ملاحظة الاستفتاء على دستور سنة 2011، وهي، فوق ذلك، عضو بسكرتارية الحركة من أجل ثلث المقاعد المنتخبة. وبموازاة انخراطها في ملاحظة الانتخابات لا تتردد جمعية الألفية الثالثة لتنمية الفعل الجمعوي في تنشيط موائد مستديرة حول أغناء الفكر في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان والذي تندرج ضمنه ملاحظة الانتخابات» .

وحوت الأرضية أنه «في مجال العدالة الانتقالية، وهو محور يندرج في مجال حماية حقوق الإنسان نظمت الجمعية بمدينة الرشيدية منتدى جهوي حول جبر الضرر الجماعي والذي ركز على عمل الذاكرة الجماعية بالمنطقة حيث شاركت فيه عدد من الجمعيات وخرج هدا المنتدى بعدة توصيات مهمة».

ولم يقتصر دور الجمعية على تقييم برنامج جبر الضرر الجماعي فقط «فقد كانت الجمعية عضوا في التنسيقية المحلية لجبر الضرر الجماعي بالرشيدية مند تأسيسها في 30 أكتوبر 2007 كما حملت الجمعية مشروع تقوية قدراته في إطار جبر الضرر الجماعي وتخرج الفوج الأول من الفاعلين أطلق عليه اسم فوج إدريس بن زكري ولقد شجع نجاح التجربة الجمعية على الإقدام على تكوين الفوج الثاني فرمت إلي تأسيس مركز تكوين الفاعلين الاجتماعيين الذي يعرف تكوين الفوج الثاني» .

الأرضية الثانية ورد فيها الهدف من اللقاء بما هو «ورشة تشاركية من أجل الوقوف على واقع حقوق الإنسان بالمغرب خاصة والجنوب الشرقي خاصة من أجل إدماج المقاربة الحقوقية في أنشطة وبرامج جمعيات المجتمع المدني». وشملت السياق العام مفاده أن المغرب «حقق تراكمات هامة في مجال حقوق الإنسان، وذلك بفعل دينامية الحركة الحقوقية المدعمة من لدن القوى الديمقراطية سواء على مستوى القوانين وتطويرها أو تطبيقها على أرض الواقع، حيث إن المغرب فتح مجموعة من الملفات الحساسة (كالانتهاكات الجسيمة في حق مجموعة من المعتقلين السياسيين، حقوق المرأة، الحقوق الثقافية...). والتي أثمرت نتائج جيدة كان من أبرزها توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، كما جرى إدخال إصلاحات تشريعية على المسطرة الجنائية، وتوقيع مجموعة من الاتفاقيات، كاتفاقية مناهضة التعذيب، اتفاقية القضاء على كل أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية حقوق الطفل، واتفاقية حماية العمال المهاجرين، وأفراد أسرهم. كما أقر المغرب بحق الضحايا في التعويض. كما تساهم في التوعية بقيم حقوق الإنسان، منها ما يختص بحقوق الإنسان، بوجه عام، على المستوى الوطني أو الجهوي، ومنها من يختص بالدفاع عن حقوق بعض الفئات كالمرأة، والطفل، والمعاقين»...

وإلى جانب هدا حصل إحداث مؤسسات عامة، مثل المجلس الوطني لحقوق الإنسان ، ومؤسسة (الوسيط) والمندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان. وإلى جانب الآليات الرسمية، «توجد جمعيات المجتمع المدني ومنظماته، تقوم بمهمة الدفاع عن الحقوق والحريات الأساسية للإنسان، وإثارة الانتباه للخروقات. ورغم تحقيق هذه المكاسب الحقوقية، ظلت الإصلاحات هشة وقابلة للتراجع، وما يدل على ذلك أن الإصلاحات لم تجر في إطار سياسة شاملة وواضحة، لترسيخ الديمقراطية وتعميقها.

يمكن القول إنه بناء على ما راكمته الجمعية في هذا المجال حماية حقوق الإنسان، من خلال تجربة الرصد وملاحظة الانتخابات التشريعية ل 2007 التي قام بها النسيج الجمعوي سنة 2002 في إطار عمله الهادف إلى النهوض بالمواطنة، وسيادة دولة الحق والقانون، وكمساهمة في بناء وتنمية الديمقراطية بالمغرب. وفوق ذلك فهي عضو النسيج الجمعوي المذكور منذ سنة 2002، ونقطة ارتكاز جهوية لذلك النسيج، حيث عملت من جانبها على تتبع العملية الانتخابية التشريعية والجماعية اللاحقة فضلا عن ملاحظة الاستفتاء على دستور سنة 2011 وتكوين وتقوية قدرات، عقب ذلك، للمنتخبات في الانتخابات الجماعية لسنة 2009، والجمعية عضو بسكرتارية الحركة من أجل ديمقراطية المناصفة. وبموازاة انخراطها في ملاحظة الانتخابات لا تتردد جمعية الألفية الثالثة لتنمية الفعل الجمعوي في تنشيط موائد مستديرة حول أغناء الفكر في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان والذي تندرج ضمنه ملاحظة الانتخابات.

وردت في الأرضية مكونات المشروع من ذلك:

– لقاء تواصلي حول بمدينة الرشيدية حول التحسيس وتعبئة المجتمع المدني والمنظمات الحقوقية حول المعاهدات والاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان ومدى ملاءمتها لروح الدستور الجديد، حضره 70 جمعية وفاعلين حقوقيين من الجنوب الشرقي .

– مائدة مستديرة حول العدالة الانتقالية بتنغير حضره 40 جمعية.

– مائدة مستديرة حول الأرضية المواطنة للنهوض بثقافة حقوق الإنسان بمدينة ميدلت حضره 40 جمعية.

– يوم دراسي حول الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية في الجنوب الشرقي (في إطار خطة العمل الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان)، بورزازات حضره 120 جمعية.

– دورة تكوينية في خطة العمل الوطنية في مجال الديمقراطية ومجالها الثلاث الحكامة الأمنية وإعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والحقوق الفئوية بالرشيدية حرضها 30 فاعلا.

– دورة تكوينية حول الاتفاقيات الدولية المناهضة لجميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) بالرشيدية حضرها 30 فاعلا.

– إنشاء تقرير تقييمي حول المنجز ونشره و توزيعه على هيئات المجتمع المدني بالجنوب الشرقي.

وتناولت الأرضية الأهداف من ذلك مثلا:

– منظمات المجتمع المدني بالجنوب الشرقي قادرة على التفاعل مع المنظومة الكونية لحقوق الإنسان.

– منظمات المجتمع المدني بالجنوب الشرقي متمكنة من الشرعة الدولية والمعاهدات والمواثيق الدولية التي صادق عليها المغرب.

Conseil national des droits de l'Homme

– منظمات المجتمع المدني بالجنوب الشرقي متمكنة من الشرعة الدولية والمعاهدات والمواثيق الدولية التي صادق عليها المغرب.
– الجمعيات بالجنوب الشرقي متمكنة من آليات الترافع عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية.
وهنا لابد من طرح بعض الأسئلة: ما هي الاكراهات والتحديات التي تواجه المجتمع المدني في إدماج بعد حقوق الإنسان في برامجه وأنشطته. كيف يمكن تحصين المكتسبات الحقوقية في ظل هده التحديات؟ ما هي العوائق الذاتية والموضوعية التي مل المجتمع المدني في هدا المجال؟ كيف يمكن جعل الفاعلين الجمعويين متمكنين من صياغة التقارير الحقوقية؟ كيف يمكن جعل المجتمع المدني مساهما فعليا في التحسيس والنهوض بثقافة حقوق الإنسان. كيف يمكن جعل الفاعلين الجمعويين متمكنين رصد الانتهاكات، تحليل الشكايات ومعالجتها؟ كيف يمكن تفعيل الأرضية المواطنة للنهوض بثقافة حقوق الإنسان وميكانزمات وآليات إدماجها في برامج وأنشطة منظمات المجتمع المدني.

http://www.atlasoriental.com/2014/06/15/%d8%a5%d8%af%d9%85%d8%a7%d8%ac-%d9%85%d9%82%d8%a7%d8%b1%d8%a8%d8%a9-%d8%ad%d9%82%d9%88%d9%82-%d8%a7%d9%84%d8%a5%d9%86%d8%b3%d8%a7%d9%86-%d9%81%d9%8a-%d9%85%d9%85%d8%a7%d8%b1%d8%b3%d8%a9-%d8%a7%d9%84/

DROIT

Les partis politiques ont la mémoire courte!

- Archives éparpillées, perdues ou en déperdition
- Le Maroc indépendant cherche son histoire
- Une loi qui attend ses décrets depuis 7 ans

C'EST dans les petites salles qu'éclatent les grandes vérités. Les historiens en savent quelque chose. Les 33 partis politiques -sans compter les Nouveaux démocrates, parti créé en 2014- «négligent» leurs archives. Un euphémisme.

A quoi bon vont-elles servir? A noircir les pages blanches de notre histoire secrète ou non officielle, à dévoiler les non-dits d'un fait politique (conspiration ou assassinat par exemple), à démystifier le parcours d'un leader, le rôle d'un parti ou à relativiser l'envergure d'un événement historique ..

Mohamed Amine Sbihi, ministre de la Culture, en est évidemment conscient. C'est lui d'ailleurs qui préside le conseil d'administration des Archives du Maroc.

Vu les prérogatives accordées par la Constitution de 2014 aux partis politiques, il est clair que «leurs archives ont (et auront) un statut d'une grande importance. Les rassembler va permettre de déchiffrer les évolutions politiques, identifier leurs acteurs agissants et préserver la mémoire collective. Les chercheurs vont s'en servir pour ausculter l'action politique», estime le ministre de la Culture lors de la Journée internationale des archives tenue le 9 juin à Rabat. Le DG d'Archives du Maroc, Jamaâ Baida brandit un guide québécois spécialement dédié à la gestion des archives des partis politiques. Ce prélude tend la perche au Conseil national des droits de l'homme (CNDH). Son secrétaire général, Mohamed Sebbar, invite «les formations politiques à prendre leurs responsabilités en préservant leurs archives et en y facilitant l'accès. Archives du Maroc est amené à apporter son soutien». Ses propos ont une histoire.

Le Pr Jamaâ Baida, DG d'Archives du Maroc. Un fonds documentaire d'une valeur inestimable repose dans des rayons depuis des décennies. Il a été en partie restauré et mis à disposition du public: notes diplomatiques, archives austro-hongroises enlevées de Tanger par les Français... (Ph. Bziouat)

Celle, plus récente, de l'Instance équité et réconciliation (IER) chargée d'enquêter sur les violations des droits humains entre 1956 et 1999. Mission qui a mis le doigt sur «l'état déplorable des archives». Les recommandations de l'IER portaient justement sur l'urgence de leur préservation: «Cela exige la révision globale de la situation des archives publiques et la mise en place des conditions d'une réforme profonde». C'était bien avant la publication de la loi sur les archives au Bulletin officiel du 13 décembre 2007.

Quelle honte! Le Maroc indépendant «a omis d'accorder l'importance à l'organisation des archives... Les gouvernements successifs se sont contentés de se référer pendant des décennies au dahir obsolète promulgué en novembre 1926 sous le régime colonial», note le DG d'Archives du Maroc, dans une présentation tenant le 4e anniversaire de la loi 69-99 sur les archives. Même si certains se sont plus ou moins distingués en créant des fondations, il n'y a pas de quoi s'étonner que les partis politiques, surtout les anciens, se soient révélés être des cancres. Et pas seulement en matière de gestion de leur patrimoine documentaire.

Othman Mansouri, président de l'Association marocaine pour la recherche historique, a travaillé plus de 20 ans sur les archives. L'historien témoigne: «Nous avons constaté depuis des années que les partis politiques, les institutions publiques et les journaux n'avaient pas d'archives organisées. L'état des lieux est toujours le même. Notre mentalité ne s'est toujours pas débarrassée des oripeaux du 19e siècle: en quittant leurs postes, de hauts fonctionnaires embarquent des documents et qui sont souvent perdus par leurs héritiers». Saïd Moustafid est optimiste. Le président de l'Association nationale des informaticiens souligne que «les partis politiques travaillent aussi avec des documents produits par l'Etat et ses instances. Les décrets d'application de la loi sur les archives va donner une nouvelle dynamique à ce chantier».

Ces textes réglementaires devraient préciser l'application des articles 9, 10, 11 et 21. «Un seul décret va les regrouper et il est presque prêt», assure Archives du Maroc qui siège à Rabat et qui n'a vu réellement le jour qu'en mai 2011 avec l'investiture de son DG.

Et les partis politiques dans tout cela? Ils sont quatre, dont certains dits «historiques», à siéger dans l'actuel gouvernement: PJD, PPS, MP et RNI. Leurs prédécesseurs, l'Usfp (socialistes) et l'Istiqlal (conservateurs) sont passés à l'opposition. Le chantier des Archives du Maroc avance à petits pas. «Charité ordonné commence par soi»!

«Les formations politiques sont une force de proposition et ont contribué à l'indépendance du Maroc... Ce rôle n'est pas étayé par des archives organisées et transparentes. Or, les documents servent de preuves et permettent une évaluation objective de leur activité militante. Sauf que ces archives font souvent défaut aux chercheurs», selon Jamaâ Baida, également professeur d'histoire contemporaine. Elles existent pourtant. Tout un fonds documentaire sommeille chez certains anciens leaders, leurs héritiers ou simplement abandonnés dans des caves et des hangars. Il est «recommandable» de se débarrasser des vieux cadavres. Surtout s'ils sont moralement compromettants.

L'histoire fait peur, n'est ce pas? Mahjoubi Aherdane, fondateur du Mouvement populaire, en sait des choses. Lui qui a eu le courage et le mérite de publier en 2014 le premier volet de ses mémoires (1942-1961). Quitte à fâcher ses adversaires politiques. Ceux en particulier qui honnissent une histoire plurielle. Et qui sont invités au nom des générations futures et du droit de savoir à chouchouter leurs archives. Le Mouvement populaire est inclus dans ce plaidoyer. ❑

Faïçal FAQUIHI

Pour réagir à cet article: courrier@leconomiste.com

juin 2014

Droits de l'Homme

Le CNDH pour une stratégie de lutte contre la traite des séquestrés de Tindouf

17378113

Le secrétaire général du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), Mohamed Essabar a appelé, vendredi à Genève, à une stratégie internationale pour la lutte contre la traite des Marocains séquestrés dans les camps de Tindouf.

Au cours du dialogue interactif avec le rapporteur de l'ONU sur la traite des personnes au sein du Conseil des droits de l'Homme, M. Essabar a appelé la communauté internationale à accorder une attention particulière aux femmes et aux enfants sahraouis dans les camps.

Il a rappelé à cet égard le rapport publié par le CNDH en septembre 2013 sur «la situation des étrangers et les droits de l'Homme au Maroc», dont les conclusions ont constitué le point de départ pour une nouvelle politique migratoire fondée sur une approche éminemment humaniste.

M. Essabar s'est exprimé à l'issue de la présentation du rapport de Mme Joy Ngozi Ezeilo, rapporteur de l'ONU sur la traite des êtres humains, dans lequel elle rend compte de sa mission effectuée en juin 2013 au Maroc.

Le conseil national, a-t-il ajouté, a recommandé entre autres l'adoption de réformes législatives et institutionnelles en phase avec les normes internationales, l'organisation de mesures de sensibilisation et le renforcement des capacités des acteurs concernés.

» Page 3

Droits de l'Homme

Le CNDH pour une stratégie de lutte contre la traite des séquestrés de Tindouf

» Suite

La ratification des traités internationaux et des protocoles facultatifs s'y rattachant ainsi qu'une coopération accrue aux plans régional et international figurent aussi parmi les recommandations issues du rapport du CNDH.

Le conseil, a-t-il noté, se penche sur le projet de loi relatif à la lutte contre la traite des personnes du point de vue des droits de l'Homme, en s'inspirant des standards internationaux en la matière.

Tout en se félicitant des étapes franchies dans le combat contre ce phénomène, le CNDH a appelé le gouvernement à hâter le processus de réforme en cours, particulièrement en matière de protection des victimes, des témoins et des dénonciateurs des violations.

Le secrétaire général a d'autre part, invité les différentes parties prenantes à réserver une place à la question de la traite des êtres humains lors des débats du deuxième forum mondial des droits de l'Homme, prévu en novembre prochain à Marrakech.

En présentant son rapport plus tôt vendredi devant le CDH, Mme Ezeilo s'est réjouie de voir le Maroc s'engager dans un processus de réforme législative et institutionnel dans le domaine de lutte contre la traite.

«Nous nous réjouissons du nouveau projet de loi relatif à la traite des personnes qui offre des garanties aux victimes», a-t-elle indiqué.

Le Maroc a été représenté au dialogue interactif avec le rapporteur spécial de l'ONU sur la traite par une importante délégation présidée par le délégué interministériel aux droits de l'Homme, Mahjoub El Haiba.

Droits de l'Homme

La commission régionale des droits de l'Homme de Rabat-Kénitra tient sa 9ème session

Vendredi, 13 juin, 2014

Rabat-. La Commission régionale des droits de l'Homme de Rabat-Kénitra a tenu, vendredi à Rabat, sa 9ème session consacrée à l'examen du bilan de ses activités entre les deux sessions et aux préparatifs du forum mondial des droits de l'Homme qui aura lieu du 27 au 30 courant à Marrakech.

L'ordre du jour de cette session a porté également sur les préparatifs du forum régional dédié au cinéma et aux droits de l'Homme et le partenariat avec la wilaya de la région du Gharb-Cherarda-Béni-Hssen sur "les politiques publiques et les droits de l'Homme".

http://www.mapexpress.ma/actualite/la-commission-regionale-des-droits-de-lhomme-de-rabat-kenitra-tient-sa-9eme-session/

La CRDH de Marrakech-Safi planche sur la nouvelle politique migratoire

14/06/2014

En vue d'enraciner une culture d'intégration et de cohabitation pacifique après la phase de régularisation de la situation administrative des migrants au Maroc, la Commission régionale des droits de l'Homme à Marrakech-Safi vient d'organiser «les journées du migrant pour une cohabitation pacifique » au sein de la Faculté de droit et des sciences humaines à Marrakech en présence d'une pléiade de chercheurs, d'artistes et de diplomates. Dans ce cadre, Mohammed Sebbar, secrétaire général du CNDH, a mis en avant la politique marocaine en matière de migration renforcée par des mesures concrètes garantissant les droits des migrants dans le cadre d'une coopération internationale et une forte adhésion de la société civile. Une politique inclusive qui traite de la situation des réfugiés, celle des demandeurs d'asile, et des émigrés ou étrangers en situation illégale. D'après lui, le CNDH a saisi les différents départements ministériels pour garantir l'implication de la société civile dans la question migratoire. A cet effet, 147 associations furent représentées dans les différentes commissions chargées du suivi des demandes de régularisation exceptionnelle. Pour le secrétaire général du CNDH, la destination marocaine est actuellement privilégiée par des migrants de différentes nationalités pour des raisons économiques, ou à cause des conflits militaires et politiques. Le Maroc se trouve donc confronté à plusieurs contraintes liées surtout à la protection des droits des migrants et des demandeurs d'asile. Pour Mustapha Laarissa, président de la Commission régionale des droits de l'Homme de Marrakech-Safi, le Maroc, terre d'accueil, de passage et de partage des cultures, a toujours opté pour l'esprit d'ouverture et de cohabitation. Il a, par ailleurs, salué l'engagement des autorités marocaines qui ont fourni des efforts considérables et louables dans le cadre de la déclinaison de la nouvelle politique de migration. Abdeslam Bikrat, wali de la région de Marrakech-Tensift-El Haouz, a mis en avant l'approche humanitaire, orientée par les directives du Souverain, adoptée par le Royaume dans le traitement du dossier de migration. Le Maroc recèle une culture riche en valeurs de cœxistence, de partage et de diversité, a-t-il ajouté. Il a également insisté sur l'approche participative qui a permis, entre autres, une adhésion efficiente de la société civile. Pour le président de l'Université Cadi Ayyad de Marrakech, l'université marocaine constitue un espace de rencontre et de métissage des cultures par excellence. Il a, à cet effet, affirmé que les étudiants étrangers représentent entre 2 et 3 % du nombre global des étudiants universitaires. Les journées du migrant organisées par la CRDH de Marrakech-Safi en partenariat avec l'Institut français, le Conseil de la ville, l'Ecole supérieure des arts visuels et l'Ecole supérieure de commerce ont été rehaussées par la participation de diplomates, d'artistes et de chercheurs de différentes nationalités.

http://www.marocpress.com/fr/liberation/article-97190.html

DROITS DE L'HOMME: EL YAZAMI DEVANT LE PARLEMENT

Par Mohamed Douyeb (Twitter) le 16/06/2014 à 10h47 (mise à jour le 16/06/2014 à 11h06)

Driss El Yazami, président du Conseil national des droits de l'homme (CNDH).

© Copyright : Le360

Le président du Conseil national des droits de l'homme (CNDH), Driss El Yazami, présentera, ce lundi, devant les deux Chambres du Parlement réunies un exposé sur la situation des droits de l'homme.

Après Driss Jettou, premier président de la Cour des comptes, c'est au tour de Driss El Yazami, président du Conseil national des droits de l'homme (CNDH), de présenter, ce lundi (16h), devant les deux Chambres du Parlement réunies un exposé sur le bilan des activités de son institution et la situation des droits de l'homme au Maroc. Une première pour le CNDH! Cet événement, très attendu, sera suivi de près par la classe politique et les acteurs de la société civile.

http://www.le360.ma/fr/politique/droits-de-lhomme-el-yazami-devant-le-parlement-16791

Le conseil des droits de l'homme examine des rapports sur la traite et sur les droits de l'homme et la solidarité internationale

par: **PR Newswire** publié le : **13/06/2014** à **13:46**

Le Conseil des droits de l'homme a examiné ce matin des rapports sur la traite des êtres humains et sur les droits de l'homme et la solidarité internationale. Le Conseil a en outre conclu son débat interactif sur les exécutions extrajudiciaires, sommaires ou arbitraires et les droits de l'homme des personnes déplacées. Le Ministre des affaires étrangères des Seychelles, M. Jean-Baptiste Adam, s'est adressé au Conseil au cours de la séance de ce matin.

M. Adam s'est dit convaincu que la garantie des droits de l'homme suppose la participation de chacun, et qu'un équilibre est essentiel pour préserver les droits et les devoirs de chacun. Le Gouvernement des Seychelles demande à tous les Seychellois de connaître leurs droits, de les respecter et de s'en tenir à leurs devoirs. Bien que confrontées à des défis particulier liés notamment au changement climatique ou à la menace de la piraterie, jamais les Seychelles n'ont laissé ces difficultés constituer un obstacle à la volonté du pays de faire en sorte que chaque Seychellois puisse exercer tous ses droits civils, politiques, économiques, sociaux et culturels, a encore affirmé le Ministre, qui a insisté sur l'attachement de son pays à assurer à sa population un cadre de développement qui prenne en compte sa dignité.

Mme Joy Ngozi Ezeilo, qui présentait son dernier rapport en tant que Rapporteuse spéciale sur la traite des êtres humains, a constaté que, si le monde était nettement plus sensibilisé aujourd'hui à la traite et aux différents droits et obligations, cette situation n'avait pas résulté en une amélioration importante sur le terrain et ce crime fait rarement l'objet de poursuites. Elle a aussi relevé que la communauté internationale a limité son attention à l'exploitation sexuelle aux dépens d'autres formes de traite, notamment celle lié à l'exploitation par le travail, qui représente aujourd'hui une part importante du phénomène. La Rapporteuse spéciale a présenté au Conseil les conclusions des missions qu'elle a effectuées au Maroc, en Italie, aux Bahamas, au Belize et aux Seychelles. **Ces pays ont ensuite pris la parole, ainsi que le Conseil national de droits de l'homme du Maroc**. La déclaration des Seychelles a été faite par son Ministre des affaires étrangères.

Dans le cadre du débat interactif qui a suivi, les délégations ont présenté les mécanismes et mesures prises pour lutter contre le fléau de la traite des êtres humains, notamment par la lutte contre l'impunité pour les trafiquants et la protection des victimes. Certains ont mis en avant le rôle que peut jouer la société civile dans le combat contre la traite. Face à la gravité du phénomène, de nombreux pays ont insisté sur l'importance de la coopération internationale, la traite des êtres humains étant un domaine auquel devait s'appliquer pleinement le principe de solidarité internationale.

L'Experte indépendante sur les droits de l'homme et la solidarité internationale, Mme Virginia Dandan, a présenté au Conseil une version préliminaire d'un projet de «déclaration sur le droit de peuples et des individus à la solidarité internationale», qui devrait être un pas vers la traduction du concept de solidarité internationale en un droit effectif, dont la reconnaissance faciliterait l'application des instruments internationaux de droits de l'homme et consoliderait l'assise des partenariats mondiaux pour le développement.

La solidarité internationale a été considérée par plusieurs délégations comme moyen de redistribution juste et équitable des fruits de la mondialisation. Certaines délégations ont vu dans la version préliminaire du projet de déclaration une bonne base de travail. D'autres ont fait part de leur scepticisme sur la possibilité de traduire en normes juridiques internationales une notion jugée trop vague et sujette à interprétation, ou ont objecté que les droits de l'homme devaient être avant tout considérés comme des droits individuels.

Les délégations suivantes sont intervenues au cours des échanges avec les deux expertes: Belarus (Amis unis contre le trafic des êtres humains), Union européenne, Pakistan (Organisation de la coopération islamique), Costa Rica (Communauté des États d'Amérique latine et des Caraïbes), Égypte (Groupe arabe), Éthiopie (Groupe africain), Belgique, Autriche, Maroc, Qatar, Venezuela, Cuba, Slovénie, République de Moldova, Émirats arabes unis, Équateur, Armenia, États Unis, Maldives, Australie, Malaisie, El Salvador, Israël, Uruguay, Japon, Philippines, Inde, Bolivia, Indonésie, Allemagne, Algérie, Suisse, Iran, Chine, Islande, Bahreïn, Saint Siège, Mongolie, Sri Lanka, Iraq, Égypte, Arabie saoudite, Bangladesh, Myanmar, Burkina Faso, Brésil, Viet Nam, Botswana, Espagne, Thaïlande, Éthiopie et Sierra Leone.
La Commission de l'égalité et des droits de l'homme du Royaume-Uni et la Commission des droits de l'homme de l'Irlande du Nord ont également pris la parole, ainsi que les organisations non gouvernementale suivantes*.

En conclusion du débat interactif entamé hier avec le Rapporteur spécial sur les exécutions extrajudiciaires, sommaires ou arbitraires, M. Christof Heyns a suggéré que le Conseil mette en place un groupe d'experts chargé d'examiner plus précisément les conditions de recours aux armes dites non létales afin de fixer des normes strictes à leur utilisation. Le Rapporteur spécial sur les droits de l'homme des personnes déplacées, M. Chaloka Beyani, qui a également présenté son rapport hier, a répondu aux réactions à son rapport par les pays dans lesquels il s'est rendu dans le cadre de son mandat.

Les délégations suivantes ont participé aux derniers échanges avec MM. Heyns et Beyani: Équateur, Soudan, Iraq, Ordre souverain militaire de Malte et Australie. Ont également pris la parole le Défenseur du peuple de Colombie et les organisations non gouvernementales suivantes: BADIL Resource Center for Palestinian Residency and Refugee Rights, Organisation mondiale contre la torture (OMCT), Centro de Estudios Legales y Sociales (CELS) Asociación Civil, International Educational Development, Ligue internationale des femmes pour la paix et la liberté, Commission internationale de juristes (au nom également de Human Rights Commission of Pakistan),, American Civil Liberties Union, au nom également du Centro de Estudios Legales y Sociales, Women's Human Rights International Association, Lawyers for Lawyers, World Barua Organization, Centre for Human Rights and Peace Advocacy, Défense des enfants – international.

Le Conseil aborde cet après-midi, à 15 heures, l'examen de rapports sur l'indépendance des juges et des avocats et sur les droits de l'homme des migrants.

Conseil national des droits de l'Homme

Déclaration du Ministre des affaires étrangères des Seychelles

M. JEAN-PAUL ADAM, Ministre des affaires étrangères des Seychelles, est intervenu devant le Conseil des droits de l'homme sur le processus de l'examen à mi-parcours de l'Examen périodique universel, comme son pays s'y était engagé volontairement. Réaffirmant l'engagement fondamental des Seychelles en faveur des droits de l'homme, le ministre a exprimé sa conviction que la garantie des droits de l'homme n'est pas seulement un concept de changement radical, mais doit être partie intégrante de la vie quotidienne. Elle suppose la participation de chacun, et un équilibre est essentiel pour préserver les droits et les devoirs de chacun. Le Gouvernement seychellois n'a pas l'intention d'être le seul à assurer la protection des droits de l'homme dans e pays. Il demande à tous les Seychellois de connaître leurs droits, de les respecter et de s'en tenir à leurs devoirs.
M. Adam a rappelé qu'en tant que petit État insulaire en développement, les Seychelles ont des ressources limitées et sont soumises à des défis particuliers liés par exemple au changement climatique, ou à la menace de la piraterie et autres défis transfrontaliers. Toutefois, jamais ces défis ne se sont posés en obstacle devant la volonté du pays de faire en sorte que chaque Seychellois puisse exercer tous ses droits civils, politiques, économiques, sociaux et culturels.

Le Ministre a ensuite présenté une série de mesures adoptées par son pays depuis 2011 en conformité avec les recommandations issues de l'Examen périodique universel. Il a ainsi cité la mise en place en 2012 d'un comité seychellois des traités de droits de l'homme chargé de préparer les rapports aux organes de droits de l'homme, de faire connaître les traités pertinents et de promouvoir la conformité des lois nationales avec leurs dispositions. Le Comité doit aussi superviser la mise en place d'un plan d'action quinquennal sur les droits de l'homme. Les Seychelles sont déterminées à renforcer la Commission nationale des droits de l'homme et à veiller à sa conformité avec les Principes de Paris.
Le ministre seychellois a en outre fait valoir que les Seychelles ont adressé en 2012 une invitation permanente aux titulaires de mandat de procédures spéciales. La visite de la Rapporteuse spéciale sur la traite des êtres humains s'est rendue cette année aux Seychelles et le ministre a réaffirmé l'engagement du pays à lutter contre la traite sous toutes ses formes. Dans ce cadre, il a fait état de l'adoption, en avril dernier, d'une loi interdisant la traite et prévoyant la protection des victimes.
Le ministre a également réitéré l'engagement de son pays à lutter contre la violence contre les femmes sous toutes ses formes et s'est dit fier que le pays compte un des parlements les plus paritaires du monde, avec 43,8% de femmes, proportion obtenue sans recourir à un système de quota. M. Adam a aussi attiré l'attention sur les mesures prises, dans le cadre d'un plan stratégique quinquennal, pour veiller à la dignité des personnes privées de libertés. Faisant observer que le pays est engagé en faveur de normes de droits de l'homme modernes, le ministre a précisé que c'est dans cet esprit que les réformes sont effectuées, comme celle, en cours, du code civil ou encore l'examen de la loi de 1982 sur les enfants, la loi électorale de 1995 ou encore de nouvelles lois comme celle sur la violence domestique.

Conseil national des droits de l'Homme

M. Adam a déclaré que le bien-être de la population des Seychelles ne dépend pas seulement d'une garantie contre les actes pouvant porter préjudice à ses citoyens, mais aussi d'un cadre de développement qui prenne en compte leur dignité. En tant que petit état insulaire en développement, les Seychelles sont préoccupées par les défis lancés par les menaces que représente le changement climatique pour les droits de l'homme de sa population. Le ministre a souligné le lien entre les droits des personnes et le changement climatique et ses conséquences prévisibles; son gouvernement souhaite des échanges constructifs avec les autres pays dans ce domaine.

Exécutions extrajudiciaires, sommaires ou arbitraires; personnes déplacées

Fin du débat interactif sur les exécutions extrajudiciaires, sommaires ou arbitraires

L'Équateur a approuvé le principe d'élaboration d'un cadre juridique pour l'utilisation des drones. L'Équateur dénonce par ailleurs l'absence de contrôle sur le recours à des armes létales par certaines forces de police; le pays s'est pour sa part engagé à former ses policiers à l'utilisation d'armes non létales et aux principes des droits de l'homme. L'Australie a estimé que la question du recours aux armes autonomes relève des questions de désarmement.

L'Iraq a assuré que toutes les procédures de justice dans le pays sont régies par la loi et que les peines sont toujours proportionnées aux crimes commis. Le pays condamne tous les actes terroristes commis contre le peuple iraquien. Enfin, l'Iraq a indiqué être disposé à recevoir la visite du Rapporteur spécial.

Parmi les organisations non gouvernementales, qui ont participé au débat, l'Organisation mondiale contre la torture (OMCT), a souhaité la mise en place de mesures concrètes de vérification pour s'assurer que les États respectent leur engagement en matière de recours à la force par les forces de l'ordre. L'ONG a notamment estimé que le Mexique devrait prendre des mesures structurelles, telles que la création d'un institut médicolégal national indépendant, pour s'assurer du respect de la vie par les forces de l'ordre et a demandé au Rapporteur spécial quelles mesures pouvaient être prises pour s'assurer que le pays respecte ses engagements. Le Centro de Estudios Legales y Sociales (CELS) Asociación Civil, a attiré l'attention sur le massacre commis le 15 juin 2012 au Paraguay, accusant la police d'avoir exécuté plusieurs personnes. Or, à ce jour, la seule procédure judiciaire engagée sur cette affaire s'en prend aux paysans qui demandent la restauration de leurs droits alors que des témoins ont été assassinés et des menaces exercées sur les familles. L'ONG demande au Rapporteur spécial de redoubler d'efforts pour que le Paraguay respecte ses obligations internationales. L'ONG Lawyers for lawyers s'est dite très préoccupée par la situation des avocats en Colombie, dont plusieurs sont victimes de violence, voire de meurtres, sans qu'aucune enquête ne soit menée. Elle a demandé la fin de l'impunité pour les auteurs de ces crimes.

International Educational Développement a rappelé que le recours excessif à la force et les exécutions arbitraires se poursuivent en République islamique d'Iran, notamment à l'encontre des minorités ethniques, y compris depuis l'élection du président Rohani. L'ONG a demandé comment le Rapporteur spécial comptait agir face à l'intransigeance de la République islamique d'Iran, qui n'a toujours pas répondu à sa demande de visite. La Commission internationale de juristes, au nom également de Human Rights Commission of Pakistan, a estimé que les récents projets de lois sur la sécurité au Pakistan donnent trop de pouvoir aux forces de l'ordre quant aux possibilités de recours aux armes à feu; cette extension est incompatible avec le droit international. Défense des enfants – international a alerté le Conseil sur la situation d'enfants palestiniens tués dans les territoires occupés ou emprisonnés en Israël.

Conseil national des droits de l'Homme

. Il faut déterminer s'il s'agit d'exécutions extrajudiciaires et Israël doit mener des enquêtes. La World Barua Organization a exposé au Conseil le cas du meurtre de sa sœur, accusée d'être une insurgée, arrêtée en juillet 2004 chez elle par les forces de sécurité indiennes et retrouvée morte le lendemain au bord d'une route. Ce crime n'est à ce jour toujours pas résolu, car aucune enquête n'a été menée.
La Ligue internationale des femmes pour la paix et la liberté a demandé la mise en place d'un moratoire sur les armes létales autonomes, en raison des menaces qu'elles font peser sur la paix et la sécurité et de leur caractère contraire au droit international. Partageant le même avis, American Civil Liberties Union a estimé que le Haut-Commissariat devrait encourager les États à envisager de ne pas utiliser de telles armes.
Fin du débat interactif sur les personnes déplacées
Le Soudan a indiqué avoir élaboré un plan stratégique visant à assurer la protection des personnes déplacées et le respect de leurs droits de l'homme. Le Soudan se félicite des recommandations contenues dans le rapport du Rapporteur spécial.
L'Ordre militaire souverain de Malte a fait part de sa vive préoccupation devant le phénomène des attaques et des menaces d'attaques pour des motifs religieux, qui forcent des centaines de milliers de personnes à se déplacer à l'intérieur de leur propre pays. L'Australie a recommandé la mise au point de politiques de soutien aux personnes déplacées vivant hors des camps de réfugiés.
Le Défenseur du peuple de Colombie a fait état de 6,5 millions de victimes du conflit interne dans ce pays, dont 90% de déplacés internes. L'institution colombienne des droits de l'homme a remercié la communauté internationale de son appui, qui permet de rendre cette crise plus visible, et l'a invitée à poursuivre son soutien.
S'agissant des organisations non gouvernementales, BADIL Resource Center for Palestinian Residency and Refugee Rights, rappelant que la quatrième Convention de Genève interdit les transferts de civils, a dénoncé comme crimes de guerre les pratiques israéliennes de déplacement et de transferts forcés des populations palestiniennes, les destructions de logements de Palestiniens, notamment à Jérusalem-Est, et la construction du mur de séparation. L'ONG a demandé aux États de prendre des mesures pratiques pour s'assurer qu'Israël respecte ses obligations internationales, notamment en matière de droits de l'homme. Women's Human Rights International Association a pour sa part alerté le Conseil sur la situation des droits de l'homme dans le camp d'Ashraf, accusant le Gouvernement de l'Iraq, qui de fait contrôle ce camp, de ne rien faire pour améliorer la situation, en particulier celle des migrants.
Conclusions des Rapporteurs spéciaux
M. CHRISTOF HEYNS, Rapporteur spécial sur les exécutions extrajudiciaires, sommaires ou arbitraires, a estimé que les questions de sécurité et le respect des droits de l'homme ne sont pas opposés. Le cadre des droits de l'homme est le plus largement accepté dans la lutte contre le terrorisme et tuer lorsque ce n'est pas nécessaire doit susciter la préoccupation de la communauté internationale. Les armes moins létales sont en principe à saluer car elles permettent un recours gradué à la force; malheureusement, on assiste à une tendance à les utiliser plus souvent et ces techniques dites non létales peuvent parfois s'avérer meurtrières. Le Rapporteur spécial propose donc que le Conseil des droits de l'homme mette en place un groupe d'experts qui examine plus précisément les conditions de recours à ces armes dites non létales afin de fixer des normes strictes.

Dans les cas de manifestations pacifiques, il est démontré que le plus souvent la communication entre policiers et manifestants et organisateurs permet d'éviter ou limiter le recours à la force, en intervenant bien en amont.
S'agissant du problème posé par les drones, le Rapporteur spécial estime que la question a été si souvent soulevée au cours du débat que le Conseil devrait s'y intéresser de plus près. Le Rapporteur spécial a exprimé son désaccord avec le Royaume-Uni, rappelant que le droit international des droits de l'homme régit les activités militaires et peut porter par conséquent sur les systèmes d'armes. Le Rapporteur spécial ne pense pas que le Conseil des droits de l'homme soit le lieu adéquat pour discuter ou adopter un protocole sur les armes autonomes, mais il peut en revanche évoquer l'incidence pour les droits de l'homme de l'utilisation de telles armes. À propos du Mexique, le Rapporteur spécial a rappelé que l'usage est de présenter un rapport de suivi complet deux ans après une visite de pays, ce qui sera le cas concernant la mise en œuvre des 29 recommandations qu'il a formulée après sa visite dans le pays. Le Rapporteur spécial s'est par ailleurs dit très préoccupé par le recours fréquent aux exécutions en République islamique d'Iran.
M. CHALOKA BEYANI, Rapporteur spécial sur les droits de l'homme des personnes déplacées, a pris note des déclarations faites la veille par les pays auxquels il a rendu visite dans le cadre de son mandat. Il s'est félicité de l'accord de paix et de l'accord-cadre signés au Soudan du Sud mais s'est dit inquiet du fonctionnement défaillant de son gouvernement. Concernant le Sri Lanka, il a jugé cruciale la question de la terre, a rappelé qu'il avait mentionné publiquement la question des disparitions forcées et a réaffirmé l'indépendance de son mandat et son respect du code de conduite des titulaires de mandats de procédures spéciales du Conseil. Concernant le programme de développement pour l'après-2015, le Rapporteur spécial a souhaité qu'il y soit tenu compte de la question des déplacements de populations. Il a estimé que les acteurs du développement devaient jouer un rôle dès le début de la crise en collaboration avec les acteurs humanitaires. Face à la situation en République centrafricaine, il a noté avec satisfaction le futur déploiement, prévu en septembre, des casques bleus et a estimé qu'il aura un impact positif sur les déplacements. Il s'est par ailleurs félicité de l'approche durable adoptée par la Géorgie face à ses populations déplacées. Il a annoncé une mission en Côte d'Ivoire dès la semaine prochaine, puis notamment en Haïti et en République centrafricaine.
Traite des êtres humains; droits de l'homme et solidarité internationale
Présentation de rapports
MME VIRGINIA DANDAN, Experte indépendante sur les droits de l'homme et la solidarité internationale, a indiqué que son rapport contenait une synthèse des activités du mandat depuis mai 2013, ainsi qu'une description du tout premier rapport soumis à l'Assemblée générale au sujet des droits de l'homme et de la solidarité internationale. Le rapport contient surtout, en annexe, la version préliminaire d'un projet de «déclaration sur le droit de peuples et des individus à la solidarité internationale». Dans son préambule, le projet de déclaration affirme notamment que la solidarité internationale ne se limite pas à l'aide et à la coopération internationales: il s'agit d'un concept plus large, englobant la durabilité des relations internationales, surtout au plan économique, la coexistence pacifique de tous les membres de la communauté internationale ainsi que la répartition équitable des obligations et des bénéfices.

Conseil national des droits de l'Homme

Le projet réitère l'engagement des États exprimé dans la Déclaration du Millénaire et selon lequel «l'Organisation des Nations Unies est le lieu de rassemblement indispensable de l'humanité tout entière où nous nous efforçons de concrétiser nos aspirations universelles à la paix, à la coopération et au développement». La déclaration donne une définition du concept de solidarité internationale et du droit à la solidarité internationale, affirmant que ce droit permet aux peuples et aux individus de jouir des avantages d'une société internationale harmonieuse dans un cadre politique économique juste et équitable. Les articles suivants définissent quels sont les titulaires des droits, les porteurs d'obligations et la teneur de ces obligations.

Le projet de déclaration est un pas vers la traduction du concept de solidarité internationale en un droit effectif, a relevé Mme Dandan. Pour l'Experte indépendante, la reconnaissance de ce droit faciliterait l'application des instruments internationaux dans le domaine des droits de l'homme et consoliderait l'assise des partenariats mondiaux pour le développement. La reconnaissance du droit à la solidarité internationale faciliterait, en particulier, la réalisation des objectifs de développement durable après 2015.

L'Experte indépendante a précisé que le projet de déclaration, tel que présenté dans son rapport, a bénéficié de l'apport de nombreux experts, organisations non gouvernementales, institutions des Nations Unies, mais de deux États seulement. Il s'agit donc d'une version préliminaire, qui n'est pas encore prête à être soumise à l'examen du Conseil. Le texte doit encore être examiné de manière approfondie lors de consultations régionales afin de recueillir davantage de contributions d'États.

Le Conseil est saisi du rapport sur les droits de l'homme et la solidarité internationale (A/HRC/26/34).

La Rapporteuse spéciale soumet également une version préliminaire d'un projet de déclaration sur le droit des peuples et des individus à la solidarité internationale (A/HRC/26/34/Add.1)

MME JOY NGOZI EZEILO, Rapporteuse spéciale sur la traite des êtres humains, en particulier les femmes et les enfants, qui présentait son dernier rapport, a estimé que la décision prise en 2004 par la Commission des droits de l'homme de nommer un Rapporteur spécial chargé de se concentrer sur «les aspect des droits de l'homme des victimes de la traite des personnes, en particulier les femmes et les enfants» avait constitué une étape importante par laquelle la communauté internationale affirmait deux principes. D'abord, les droits de l'homme des victimes de la traite devaient être au centre des efforts visant à combattre celle-ci. Ensuite, les mesures prises pour lutter contre la traite ne devaient pas avoir de conséquences négatives pour les droits de l'homme et la dignité des personnes concernées. Mme Ngozi a expliqué qu'au long de ces six ans de mandats, elle avait travaillé dans cet esprit, dans le cadre du mandat qui lui avait confié le Conseil en 2008, et qui a été élargi en 2009 pour compter 11 piliers, dont les 5 P – protéger, poursuivre, prévenir, punir et promouvoir la coopération internationale; les trois R axés sur les victimes – recours, réadaptation et réinsertion; et les trois C – capacité, coordination et coopération.

La Rapporteuse spéciale a rappelé le rôle central joué par la définition juridique internationale de la traite, qui a permis de fournir des réponses claires à ce fléau. À cet égard, l'adoption du Protocole de Palerme visant à prévenir, réprimer et punir la traite des personnes, en particulier des femmes et des enfants a joué un rôle important et contribué à ancrer les normes en la matière dans les cadres normatifs internationaux, régionaux et nationaux.

Conseil national des droits de l'Homme

Toutefois, la Rapporteuse spéciale a constaté que, si le monde était nettement plus sensibilisé aujourd'hui à la traite et aux différents droits et obligations, cette situation n'avait pas résulté en une amélioration importante sur le terrain: de nombreux hommes, femmes et enfants restent exploités, peu reçoivent assistance ou réparation et le nombre des personnes arrêtées pour leur participation à la traite et poursuivies reste extrêmement bas.

Mme Ngozi a expliqué qu'elle avait dans son travail adopté une approche participative, en invitant les États et autres interlocuteurs à «plaider, écouter, apprendre et partager les bonnes pratiques dans le monde», par le biais notamment de la participation à de nombreuses réunions et conférences. Elle a précisé avoir accordé beaucoup d'attention à la dimension juridique du droit des victimes à l'assistance, à la protection et au soutien et au respect de ces droits dans la pratique.

Parmi les difficultés rencontrées, Mme Ngozi a cité en particulier l'identification des victimes, fondamentale pour la réalisation de leurs droits. Une autre difficulté est venue de déséquilibre entre les genres dans les efforts consentis par les États en matière de traite. De nombreux pays ont mis du temps à s'occuper de la traite des hommes, ce que la Rapporteuse spéciale attribue à une attention limitée à l'exploitation sexuelle aux dépens d'autres formes de traite, notamment celle lié à l'exploitation par le travail, qui représente aujourd'hui une part importante du phénomène. À partir de ce constat, Mme Ngozi a recommandé au Conseil de modifier l'intitulé du mandat du prochain Rapporteur spécial, en supprimant la référence spécifique aux femmes et enfants.

Mme Ngozi a mis en avant son plaidoyer en faveur du droit des victimes à obtenir compensation, en faisant observer que les nombreuses lacunes dans la pratique augmentent encore le risque de nouvelles violations des droits de l'homme des victimes. Elle a rappelé que plusieurs instruments internationaux fixent les obligations et responsabilités des États en la matière. Mme Ngozi a notamment mis l'accent sur le renforcement des procédures de demande de réparation, allant de l'accès à l'information à l'assistance juridique et la régularisation du statut de résident. Elle a dit avoir noté pendant son mandat une importante évolution dans l'approche pénale de la lutte contre la traite, davantage orientée sur le contrôle de la criminalité, et a fait part du risque de nuire à celle fondée sur les droits des victimes.

En matière de prévention, Mme Ngozi a rappelé que la traite s'exerce dans le cadre d'un marché mondialisé à la recherche d'une main d'œuvre bon marché et exploitable. Elle a plaidé pour que les États prennent des mesures pour mieux comprendre la nature de cette demande et mettent en place des mesures pour la décourager. Elle a aussi rappelé qu'elle avait accordé beaucoup d'attention au rôle des acteurs non étatiques. Mme Ngozi a aussi fait observer la nature endémique de la traite dans toutes les parties du monde et son caractère évolutif. Elle a rappelé à cet égard avoir également porté son attention à la traite liée au trafic d'organes.

Mme Ngozi s'est prononcée pour une clarification des paramètres de la définition juridique de la traite et pour un renforcement de la responsabilisation des acteurs non étatiques et de la société civile. Elle a par ailleurs préconisé des recherches sur le modes de recrutement illicites, la traite des hommes dans la cadre de l'exploitation par le travail ou du travail forcé, la traite à des fins de mendicité et d'activités criminelles, la traite liée aux mariages forcés, et le retour des victimes en toute sécurité, ainsi que pour un suivi du dossier de la traite aux fin de trafic d'organes.

Conseil national des droits de l'Homme

Elle s'est prononcée pour une plus grande implication de la société civile et une plus grande coopération des différents mécanismes de lutte contre la traite, mentionnant son rapport sur une réunion consultative consacrée au renforcement des partenariats avec les rapporteurs nationaux sur la traite des personnes et mécanismes équivalents tenue en mai 2013 à Berlin.
Rendant compte des missions qu'elle a effectuées dans plusieurs pays, la Rapporteuse spéciale a notamment pointé l'absence de cadre juridique adapté et d'institution nationale spécifique pour lutter contre la traite au Maroc, ainsi que le manque de données disponibles sur la question, tout en se félicitant des mesures annoncées par ce pays depuis sa visite en juin 2013. Concernant l'Italie, elle a salué l'engagement du Gouvernement à lutter contre la traite et sa coopération avec la société civile mais a constaté une focalisation sur la lutte contre la traite à fin d'exploitation sexuelle au détriment des autres formes de traite, ainsi que l'absence de plan national de lutte et de ressources adéquates. Mme Ngozi s'est félicitée des mesures positives et de la volonté des Gouvernements du Belize, des Bahamas et des Seychelles, tout en regrettant le manque de statistiques fiables au Belize, l'absence d'une évaluation complète du phénomène et une faible sensibilisation au phénomène de la traite aux Bahamas et l'absence de cadre légal de lutte contre la traite et de mécanisme de soutien aux victimes aux Seychelles.
La Rapporteuse spéciale s'est également inquiétée d'une criminalisation indiscriminée des migrants illégaux aux Bahamas et au Belize, qui peut aboutir à l'incarcération ou l'expulsion de victimes potentielles.
Le Conseil est saisi du rapport annuel sur la traite des êtres humains, en particulier les femmes et les enfants (A/HRC/26/37) ainsi que de rapports sur ses mission au Maroc (A/HRC/26/37/Add.3), en Italie (A/HRC/26/37/Add.4), aux Bahamas (A/HRC/26/37/Add.5 à paraître en français), à Belize (A/HRC/26/37/Add.6 à paraître – une version préliminaire est disponible en anglais ainsi que les observations du Gouvernement) et aux Seychelles (A/HRC/26/37/Add.7 à paraître en français).
La Rapporteuse spéciale soumet en outre un bilan des dix premières années de son mandat (A/HRC/26/37/Add.2) et rend compte d'une réunion consultative consacrée au renforcement des partenariats avec les rapporteurs nationaux sur la traite des personnes et mécanismes équivalents (A/HRC/26/37/Add.1)
Le Conseil est également saisi du rapport du Haut-Commissariat sur les consultations menées sur le Projet de principes de base relatifs au droit des victimes de la traite à un recours effectif (A/HRC/26/18).
Parties concernées par le rapport sur la traite des êtres humains
Les Bahamas ont déclaré que la visite de Mme Ngozei Eizelo a permis au gouvernement d'identifier les défis et lacunes en matière de lutte contre ce phénomène. Ce rapport sera donc utilisé à bon escient en dépit des analyses trop générales qui ne correspondent pas à la situation spécifique des Bahamas, pays en développement aux frontières poreuses. Cependant le pays s'est doté en 2010 d'un plan contre la lutte la traite des êtres humains, axée sur la prévention, et l'assistance aux victimes. Il a également un volet répressif contre les auteurs de ces actes, le gouvernement s'est à ce sujet doté de neuf nouveaux bateaux pour lutter contre ce trafic aux larges des côtes bahamiennes.

Conseil national des droits de l'Homme

L'Italie, également concernée par le rapport, a assuré le Conseil de son ferme engagement à mettre en œuvre tous les instruments internationaux en matière de lutte contre le phénomène de la traite des personne, qualifié d'un des pires fléaux au monde. Au niveau national, l'Italie a ainsi mis en place des législations pour l'assistance aux victimes, offrant des possibilités de protection sociale et de régularisation. Une ligne téléphonique gratuite a en outre été ouverte pour permettre anonymement aux victimes de se signaler. Entre 2010 et 2012, pas moins de 25.000 victimes, dont 2.000 enfants ont ainsi reçu une assistance des autorités, a encore assuré la délégation. Depuis la visite de Mme Ngozi Eizelo, l'Italie a par ailleurs transcrit dans son droit national, la directive européenne 2011/36/EU sur le trafic des êtres humains, a-t-elle enfin indiqué.

Le Maroc a fait savoir que le roi avait lancé, en septembre 2013, une nouvelle politique migratoire fondée sur les engagements internationaux du pays et des partenariats rénovés. Plusieurs mesures ont été prises dans ce cadre en vue de la prévention de la traite des êtres humains, notamment la reconnaissance de 537 réfugiés reconnus par la représentation du Haut-Commissariat des Nations Unies aux réfugiés, ainsi que la régularisation exceptionnelle des étrangers en situation administrative irrégulière. Un projet de loi sur la lutte contre la traite des êtres humains a été également élaboré, fondé notamment sur les recommandations du rapport de Mme Ezeilo. Le projet prévoit des mesures de protection des victimes et plusieurs mesures administratives, notamment la création de services centraux et territoriaux auprès des départements gouvernementaux concernés.

Le Conseil national de droits de l'homme (CNDH) du Maroc a décrit les modalités de sa participation au dialogue national sur les droits de l'homme, qui consistent notamment dans l'offre de conseils et de recommandations au sujet des instruments internationaux et des stratégies nationales de droits de l'homme. Le CNDH a donné en particulier son avis consultatif sur le projet de loi sur les travailleurs domestiques et a participé, en février, à des échanges avec des institutions de l'Union européenne. Le CNDH appelle le gouvernement à répondre de manière positive aux recommandations de la Rapporteuse spéciale.

Le Ministre des affaires étrangères des Seychelles, M. JEAN-PAUL ADAM, a informé le Conseil de la promulgation, en avril de cette année, d'une loi interdisant la traite des êtres humains. La loi met en œuvre les dispositions des instruments des Nations Unies contre la traite, inscrit ce délit au code pénal et prévoit des mesures en faveur des victimes. La loi crée un comité de coordination de l'action du Gouvernement contre la traite des êtres humains. Le Gouvernement confirme la constatation de la Rapporteuse spéciale qu'aucune victime de la traite des êtres humains n'a été identifiée à ce jour aux Seychelles. Le Gouvernement prendra néanmoins les mesures nécessaires pour améliorer ses capacités d'identification des victimes.

Débat interactif sur le trafic des êtres humains

Le Bélarus, au nom des 22 États du groupe des amis unis contre le trafic des êtres humains, s'est félicité de l'adoption de la résolution 68/192 de l'Assemblée générale proclamant le 30 juillet Journée mondiale de la dignité des victimes de la traite d'êtres humains, et a appelé les États à célébrer cette journée.

Le Pakistan, au nom de l'Organisation de la coopération islamique, a invité la Rapporteuse spéciale à se garder de ne pas trop englober d'éléments dans ce qu'elle considère comme traite des personnes, afin de ne pas nuire à la crédibilité de cette définition.

Conseil national des droits de l'Homme

Les Maldives estiment, comme la Rapporteuse spéciale, que la lutte contre la traite doit être centrée sur la protection des victimes, en particulier les femmes et les enfants. Les Maldives ont aussi souligné que les migrants sont particulièrement vulnérables et doivent bénéficier de mesures particulières de protection. La Malaisie a constaté que les États n'appliquent pas une définition unique de la traite des êtres humains. Pour leur part, les autorités malaisiennes ont élargi la définition de ce fléau pour y intégrer le travail forcé. Pour sa part, la Slovénie a félicité la Rapporteuse spéciale pour avoir attiré l'attention sur d'autres formes de traite des êtres humains. L'Algérie a également insisté sur l'importance de la prévention de l'exploitation des êtres humains sous toutes ses formes.

L'Union européenne a condamné la traite des êtres humains et souligné qu'elle disposait de mécanismes et instruments de lutte; elle a souligné le rôle que peut jouer la société civile dans le combat contre ce phénomène. L'Égypte au nom du Groupe arabe a indiqué que les pays du groupe ont suivi un certain nombre de recommandations et mis en place des mécanismes d'aide aux victimes, tout en reconnaissant que de nombreuses lacunes persistent.

L'Éthiopie, au nom du Groupe africain, a estimé que toute initiative ou campagne à venir contre la traite des êtres humains doit inclure une bonne compréhension de ses causes. L'Afrique, par le biais de la Communauté de développement de l'Afrique australe (SADEC) ou de l'Union africaine, a adopté des plans spécifiques pour lutter contre ce phénomène; la communauté internationale doit appuyer le continent dans sa lutte.

L'Autriche a souligné la transversalité de cette question et insisté sur le rôle que peut jouer la coopération régionale dans la lutte contre la traite. La République de Moldova a estimé que le phénomène est tel qu'il faut coordonner tous les efforts et à tous les niveaux, tant nationaux, régionaux, qu'internationaux. La Belgique qui dispose depuis 1995 d'un plan de lutte contre la traite, a souhaité savoir en quoi la coopération régionale avait aidé dans la lutte contre ce phénomène. L'Australie a indiqué collaborer étroitement avec ses partenaires régionaux contre la traite des êtres humains, par exemple en organisant des ateliers de formation et en participant à la rédaction d'un guide pratique de la lutte contre la traite.

Le Qatar a assuré avoir pris des mesures législatives pour lutter contre la traite et pour intensifier les efforts déjà existants, s'agissant notamment de l'identification des victimes, de leur réinsertion ou encore de la formation des forces de l'ordre ou de la protection des témoins. Les Émirats-arabes-unis ont pour leur part renforcé leur cadre répressif, qui a abouti à douze condamnations l'an dernier. Le Venezuela, également touché par le phénomène, a quant à lui mis en place des programmes de prévention, de répression ou de réinsertion des victimes. En Arménie, une coopération étroite entre tous les acteurs pertinents, y compris la société civile, appuyé par des mécanismes nationaux renforcés a donné de bons résultats, a assuré sa représentante.

Pour les États-Unis, l'administration de la justice doit se concentrer sur la lutte contre l'impunité dont bénéficient les trafiquants et sur le soutien aux victimes de la traite des êtres humains. Israël a déclaré n'avoir ménagé aucun effort pour traduire en justice les responsables de la traite des êtres humains et a désigné un coordonnateur de son action dans ce domaine, chargé également des relations avec les initiatives internationales. Israël poursuivra sa coopération avec le Rapporteur spécial et les autres institutions internationales chargées de lutter contre la traite.

Conseil national des droits de l'Homme

L'Uruguay a indiqué pour sa part entretenir des relations suivies avec le mandat du Rapporteur spécial. En 2013, le Gouvernement uruguayen a créé un mécanisme chargé de défendre les intérêts des victimes de la traite ; il prépare actuellement un projet de loi sur l'aide aux victimes. Les efforts du gouvernement sont axés notamment sur la prévention et la protection des victimes.
L'Allemagne a demandé à Mme Ezeilo de dire comment les États peuvent garantir l'application effective des droits des victimes, dans un contexte où les lois y afférentes sont mal appliquées. La Suisse lui a demandé de dire dans quels domaines et à quels niveaux il serait possible d'améliorer la collaboration entre les mécanismes du Conseil des droits de l'homme et de l'ONU, et dans quels domaines les États seraient, de l'avis de Mme Ezeilo, les plus enclins à collaborer. Le Botswana a souhaité savoir si la Rapporteuse spéciale s'était penchée sur la situation des pays qui manquent des ressources et des capacités nécessaires pour faire face à ce fléau.
Les Philippines ont félicité Mme Ezeilo de son dévouement dans l'accomplissement de son mandat. Le Japon a insisté sur le rôle central de la coopération internationale dans la lutte contre la traite des êtres humains, pour accompagner les mesures prises au plan national. L'Inde a observé que le principe de solidarité internationale doit s'appliquer pleinement à la lutte mondiale contre la traite des êtres humains. La communauté internationale doit prendre conscience du rôle central de la pauvreté dans l'incidence de ce fléau. De même, l'Indonésie a souligné la nécessité de prendre en cause le contexte du recrutement des futures victimes, estimant que la lutte doit reposer sur une compréhension nuancée des causes multiples de la traite des êtres humains. L'Iran a estimé, de plus, qu'il ne faut pas négliger d'agir contre la demande qui explique la traite des êtres humains.
L'Iraq a adopté, en 2012, une loi contre la traite des êtres humains basée sur les dispositions du Protocole facultatif à la Convention de Palerme. La Chine a publié, en 2013, un plan d'action contre la traite des êtres humains accompagné d'un ensemble de mesures concrètes en vue de protéger les droits des victimes et de favoriser leur réinsertion. L'Iran a adopté une loi punissant les responsables de toutes les formes d'exploitation des êtres humains, notamment la traite, et accordant des dédommagements aux victimes. Bahreïn s'est doté d'un plan d'action national et d'un comité chargé d'évaluer la situation des victimes. Le comité supervise également des actions de sensibilisation. Au Bahreïn, plusieurs centres d'accueil hébergent désormais les femmes victimes de la traite des êtres humains. L'Islande a déclaré que son propre programme d'action contre la traite des êtres humains est basé sur la mise à disposition de recours aux victimes. La Mongolie a souligné l'importance de tirer parti de tous les moyens médiatiques possibles de sensibiliser les populations au problème de la traite et aux moyens d'y faire face.
Sri Lanka a insisté sur la nécessité de concevoir des mesures contre la traite qui soient basées sur les droits. Sri Lanka a encouragé le mandat à poursuivre les travaux de collaboration avec les parties prenantes au niveau régional. Le premier refuge pour femmes victimes de la traite géré par l'État sri-lankais entrera bientôt en fonction. Les autorités collaborent actuellement avec l'Organisation internationale des migrations à la collecte de statistiques.
L'Arabie saoudite a fait une priorité de la lutte contre le crime que constitue la traite des personne, lui consacrant une loi spécifique, qui a pour objectif d'intégrer les stratégies sous-régionales, définit la traite des personnes et la sanctionne sévèrement.

La traite et l'esclavage sont contraires à la nature humaine, a estimé le Burkina Faso, qui a présenté les mesures qu'il a prises, dont la ratification de la convention 182 de l'OIT ou l'adoption d'une loi spécifique contre la traite des enfants. La lutte contre la pauvreté, qui fait partie des causes de traite, fait également partie des priorités du Burkina Faso. Le Brésil quant à lui encourage le renforcement de la capacité à se protéger des groupes vulnérables, qui sont le plus souvent victimes de traite.
Il faudrait mettre en place des mécanismes de prévention et des échanges d'information à un niveau bilatéral, a dit le Myanmar, qui a également présenté les mesures prises par son gouvernement au niveau national et régional. Le Viet Nam participe pour sa part à l'initiative du Mékong contre la traite et coopère avec l'Office des Nations Unies contre la drogue et le crime.
L'Espagne a mis en place un groupe de travail pour élaborer un outil pour identifier les enfants en difficulté. En tant que pays d'origine, de transit et de destination de la traite, la Thaïlande a dit mettre l'accent sur la prévention, l'assistance aux victimes, mais aussi la répression, à travers ses lois nationales mais aussi les instruments régionaux et internationaux. Cela est en effet de la responsabilité des États, a ajouté l'Éthiopie. Mais c'est également de la responsabilité de la communauté internationale a souligné la Sierra Leone, constatant l'ampleur du phénomène et son caractère transversal. Il faut qu'elle envoie un message fort aux auteurs de cette traite pour qu'ils comprennent que leurs actes ne resteront pas impunis. Le gouvernement sierra-léonais a pour sa part pris des mesures, dont la création d'unités spécifiques.
Dans une déclaration vidéo conjointe, la Commission britannique de l'égalité et des droits de l'homme et la Commission des droits de l'homme de l'Irlande du Nord ont insisté sur la nécessité d'harmoniser la définition qu'applique le Royaume-Uni à la traite des êtres humains et la définition acceptée au niveau international. Les Commissions britanniques estiment d'autre part que la fonction de commissaire à la lutte contre l'esclavage, que les autorités du Royaume-Uni envisagent de créer conformément aux directives européennes, devrait être dotée des pouvoirs et des ressources nécessaires pour remplir sa mission. Les Commissions estiment enfin que la loi sur l'esclavage moderne devrait inclure des dispositions supplémentaires relatives à la protection des enfants victimes de la traite des êtres humains, par exemple le placement des mineurs non accompagnés sous la protection de tuteurs. Les Commissions sont en outre d'avis qu'il est nécessaire d'améliorer la collecte et l'analyse des données pour permettre aux autorités de mesurer l'ampleur réelle du problème de la traite des êtres humains au Royaume-Uni.
S'agissant des organisations non gouvernementales, la World Barua Organization a affirmé que de plus en plus de femmes et d'enfants étaient enlevés dans l'Inde du nord-est et emportés dans d'autres régions plus développées, sous prétexte de fournir une meilleure éducation. L'ONG a lié le trafic d'enfants au trafic d'organes ainsi qu'au recrutement d'enfants soldats par différents groupes armés non étatiques. L'ONG a invité la Rapporteuse spéciale à visiter l'Inde pour mieux apprécier l'importance de la traite des enfants, notamment au sein des communautés pauvres.
Libération a déclaré que l'Inde représente 16% de la population mondiale mais 50% de la traite des femmes et filles, ajoutant que 44 000 enfants sont enlevées tous les ans, surtout parmi les dalits, parmi lesquels 11 000 seulement réapparaissent. L'ONG a dénoncé la prostitution infantile, ainsi que la corruption, malgré l'existence formelle d'excellentes lois. Elle demande que le Gouvernement de l'Inde fournisse les ressources nécessaires et les structures de polices adaptées pour mettre pleinement en œuvre son plan national de lutte contre la traite adopté en 1998.

Conseil national des droits de l'Homme

Le Centre for Human Rights and Peace Advocacy a dénoncé la traite comme une maladie contagieuse qui se répand malgré toutes les mesures prises et dont les victimes sont surtout des personnes pauvres. Tous les États devraient créer des conditions de vie meilleures et assurer des salaires décents

Le Mouvement international contre toutes les formes de discrimination (au nom également de Women's Consortium of Nigeria), a déclaré que la traite des femmes et des enfants connaissait une croissance sans précédent au Nigéria, où le gouvernement est confronté à un énorme problème de protection et de réintégration de centaines de personnes.

International Educational Développement a mis l'accent sur le droit à l'autodétermination et regretté que de nombreux États le dénier pour des raisons géopolitiques, en citant le cas des Sikhs du Penjab, souvent traités comme des terroristes alors que la communauté internationale devrait lui accorder toute son attention. IED souhaite savoir sur la Rapporteur spécial sur la solidarité internationale compte prendre en considération les revendications des sikhs.

L'Union de l'action féminine a rappelé que le Maroc est un pays d'origine, de transit et de destination de la traite, notamment des femmes. Elle a estimé que des progrès évidents avaient été fait dans le domaine législatif et réglementaire, mais que les mesures concrètes se faisaient attendre, y compris pour la mise en œuvre concrète du Protocole de Palerme que le Maroc a ratifié. L'ONG a demandé l'adoption d'une stratégie nationale cohérente, la réécriture du code pénal avec des dispositions précises conformes au Protocole de Palerme, et la fourniture de moyens adaptés pour identifier les victimes, ainsi qu'une stratégie nationale de sensibilisation et le renforcement de la coopération régionale et avec la société civile.

Le Bureau international catholique de l'enfance a affirmé que la traite des femmes et des enfants était très grave en Ukraine que de nombreux jeunes fuir pour tenter de trouver des conditions de vie meilleure, en particulier dans les pays proches. Les victimes ont peur du harcèlement ou des représailles contre leurs familles et n'osent pas parler. La loi ukrainienne de 2013 sur la lutte contre la traite prévoit le versement d'aide aux victimes mais le Gouvernement refuse souvent d'accorder le statut de victimes et ne poursuit pas les auteurs. L'ONG a demandé une meilleure coopération internationale et un plus grand soutien du Gouvernement aux ONG qui s'occupent des victimes de la traite.

Débat interactif sur les droits de l'homme et la solidarité internationale

Le Costa Rica, au nom de la Communauté des États d'Amérique latine et des Caraïbes a dit que la solidarité internationale, comme la coopération internationale, doit être un objectif commun pour parvenir aux objectifs du Millénaire de développement. C'est un moyen de redistribution juste et équitable des fruits de la mondialisation, a renchérit le Pakistan au nom de l'Organisation de la coopération islamique.

Dans ce contexte, l'Égypte au nom du Groupe arabe, a salué le projet de déclaration élaboré par l'Expert indépendant, en conformité avec la résolution 23/12 du Conseil des droits de l'homme, rejointe en cela par le Groupe africain par la voix de l'Éthiopie. Le Maroc a pour sa part regretté le retard pris dans les négociations régionales comme le prévoit ladite résolution. Par ailleurs, et selon le Maroc, le titre donné au projet de déclaration est encore assez vague et mériterait d'aller directement à l'essentiel en faisant de ce concept, non un concept politique, mais un droit à part entière. Il faut de toute urgence ouvrir des négociations élargies sur ce projet de déclaration.

Conseil national des droits de l'Homme

Il faut en effet poursuivre un débat constructif sur ce sujet, loin de la politisation ou de l'avidité capitaliste de certains, a poursuivi le Venezuela. Cuba a indiqué qu'elle présentera un projet de résolution pour le renouvellement du mandat de l'Experte indépendante.
L'Union européenne, premier contributeur en termes d'aide publique au développement, a émis des réserves quant à la possibilité de traduire la notion de solidarité internationale en normes juridiques internationales. Cette notion reste trop vague et sujette à interprétation. Les États-Unis ont observé que les droits de l'homme doivent être considérés d'abord comme des droits individuels, estimant en outre qu'il faut approfondir le concept de solidarité internationale. La déclaration n'est pas le meilleur moyen pour ce faire.
L'Inde a relevé que la mondialisation doit être un moteur de la solidarité internationale, que tous les États devraient la promouvoir dans le respect des principes de la Charte des Nations Unies. Les Maldives ont souligné l'importance de la collaboration internationale et appuyé les travaux de Mme Dandan. L'Indonésie, l'Algérie, la Malaisie et les Philippines ont accueilli avec satisfaction l'appel lancé par Mme Dandan en faveur de l'organisation de consultations régionales autour du projet de déclaration. El Salvador s'est félicité du projet, dont il estime qu'il est un bon point de départ pour les prochains débats; les pays en voie de développement et les pays à économie faible sont particulièrement vulnérables dans un contexte de crise économique, ce qui souligne l'importance du principe de solidarité internationale.
La Bolivie s'est félicitée du rapport détaillé de l'Experte indépendante et a plaidé pour la poursuite des travaux de sensibilisation à l'importance du principe de solidarité internationale, en particulier dans les domaines de l'éducation et de l'accès à l'eau. La Bolivie demande que la solidarité internationale soit inscrite au programme de développement pour l'après-2015.
Le Saint-Siège a dénoncé la cupidité qui explique la mise en esclavage, littéralement, de millions de femmes, d'enfants et d'hommes dans un monde troublé. Pour le Saint-Siège, l'application du principe de solidarité pourrait susciter un changement de cap salvateur. L'Égypte a regretté que les principes de la solidarité internationale ne soient pas suffisamment pris en compte et a espéré que le Conseil dégagerait les moyens financiers nécessaires aux activités du mandat sur la solidarité internationale.
La solidarité internationale ne devrait pas être considérée comme un acte de charité, mais un droit à part entière, a souligné le Bangladesh, ajoutant par ailleurs qu'il est temps que les consultations régionales débutent. Elles permettront aux délégations d'apporter leur contribution, a renchérit l'Éthiopie, appuyé en cela par le Brésil, pour qui la coopération et la solidarité internationales permettront de répondre à tous les défis, dont la lutte contre la pauvreté et la traite des êtres humains.
Pour ce qui concerne les organisations non gouvernementales, l'Associazione Comunità Papa Giovanni XXIII, (au nom de plusieurs autres organisations non gouvernementales1), a estimé que la solidarité internationale devait être consacrée comme un droit de l'homme car cela est nécessaire à la survie du monde. Les droits de l'homme impliquent des responsabilités partagées et le droit au développement doit être réalisé progressivement pour tous. Le groupe d'ONG souhaite que le projet de déclaration sur la solidarité internationale progresse rapidement.

Conseil national des droits de l'Homme

Le Conseil indien d'Amérique du Sud a estimé qu'il ne fallait pas hésiter à faire progresser, y compris au Conseil des droits de l'homme, la cause du droit à l'autodétermination, qui est un droit fondamental des peuples et des individus. La solidarité internationale implique que le droit à l'autodétermination soit appliqué de manière égalitaire à tous les peuples. L'ONG a rappelé la dimension collective du droit à l'autodétermination, notamment en ce qui concerne le contrôle des ressources.

Conclusions des experts

MME VIRGINIA DANDAN s'est félicitée du soutien exprimé au principe de consultations régionales au sujet du projet de déclaration. Elle a observé que ce projet porte sur l'application concrète du principe de solidarité internationale. Ces consultations permettront aux États membres et aux parties prenantes de préciser le contenu et les enjeux de ce concept fondamental.

MME JOY NGOZI EZEILO a répondu à des questions de l'Union européenne sur les meilleures pratiques, citant plusieurs initiatives lancées pour traiter des causes sous-jacentes à la traite. La Rapporteuse spéciale a jugé nécessaires de prendre en compte, dans ce contexte, des facteurs liés à la demande et de la corruption. L'experte a observé en outre que les médias doivent être sensibilisés à l'état psychologique des victimes de la traite, qui se trouvent dans une situation de souffrance très profonde. L'expérience a enseigné à la Rapporteuse spéciale qu'il est indispensable d'obtenir la participation des hommes aux efforts contre la traite des êtres humains. Mme Ezeilo a espéré que les États s'engageront sincèrement contre la traite des êtres humains et qu'ils contribueront au fonds d'affectation spéciale des Nations Unies pour le dédommagement des victimes.SOURCE Haut Commissariat des Nations Unies aux droits de l'homme

http://fr.starafrica.com/actualites/le-conseil-des-droits-de-lhomme-examine-des-rapports-sur-la-traite-et-sur-les-droits-de-lhomme-et-la-solidarite-internationale.html

Traite des séquestrés de Tindouf: le CNDH pour une stratégie de lutte

Ajouté le 14 Juin 2014 à 14:39

Le secrétaire général du CNDH, Mohamed Essabar a appelé, vendredi à Genève, à une stratégie internationale pour la lutte contre la traite des Marocains séquestrés dans les camps de Tindouf.

Au cours du dialogue interactif avec le rapporteur de l'ONU sur la traite des personnes au sein du Conseil des droits de l'Homme, M. Essabar a appelé la communauté internationale à accorder une attention particulière aux femmes et aux enfants sahraouis dans les camps.

Il a rappelé à cet égard le rapport publié par le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) en septembre 2013 sur "la situation des étrangers et les droits de l'Homme au Maroc", dont les conclusions ont constitué le point de départ pour une nouvelle politique migratoire fondée sur une approche éminemment humaniste.

M. Essabar s'est exprimé à l'issue de la présentation du rapport de Mme Joy Ngozi Ezeilo, rapporteur de l'ONU sur la traite des êtres humains, dans lequel elle rend compte de sa mission effectuée en juin 2013 au Maroc.

Adoption de réformes législatives et institutionnelles

Le conseil national, a-t-il ajouté, a recommandé entre autres l'adoption de réformes législatives et institutionnelles en phase avec les normes internationales, l'organisation de mesures de sensibilisation et le renforcement des capacités des acteurs concernés.

La ratification des traités internationaux et des protocoles facultatifs s'y rattachant ainsi qu'une coopération accrue aux plans régional et international figurent aussi parmi les recommandations issues du rapport du CNDH.

Le CNDH appelle à hâter le processus de réforme en cours

Le conseil, a-t-il noté, se penche sur le projet de loi relatif à la lutte contre la traite des personnes du point de vue des droits de l'Homme, en s'inspirant des standards internationaux en la matière. Tout en se félicitant des étapes franchies dans le combat contre ce phénomène, le CNDH a appelé le gouvernement à hâter le processus de réforme en cours, particulièrement en matière de protection des victimes, des témoins et des dénonciateurs des violations.

Le secrétaire général a d'autre part invité les différentes parties prenantes à réserver une place à la question de la traite des êtres humains lors des débats du deuxième forum mondial des droits de l'Homme, prévu en novembre prochain à Marrakech.

Conseil national des droits de l'Homme

En présentant son rapport plus tôt vendredi devant le CDH, Mme Ezeilo s'est réjouie de voir le Maroc s'engager dans un processus de réforme législative et institutionnel dans le domaine de lutte contre la traite.

"Nous nous réjouissons du nouveau projet de loi relatif à la traite des personnes qui offre des garanties aux victimes", a-t-elle indiqué.

Le Maroc a été représenté au dialogue interactif avec le rapporteur spécial de l'ONU sur la traite par une importante délégation présidée par le délégué interministériel aux droits de l'Homme, Mahjoub El Haiba.

http://www.lareleve.ma/news8725.html

أزيد من 180 مليار تعويضات لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان

16/06/2014-خالد العطاوي

من المنتظر أن يكشف إدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، عن تعويض 26063 من ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في الماضي وذوي حقوقهم، بغلاف مالي وصل إلى 1.804.702.899.80 درهم إلى غاية 31 دجنبر 2013.

وسيوضح اليزمي في تقرير من المنتظر أن يعرضه اليوم الاثنين، أمام البرلمان بغرفتيه، ملخصا للتدابير المتخذة لمتابعة تسوية ملفات ماضي الانتهاكات الجسمية لحقوق الإنسان، ومنها تعويض 5027 من الضحايا المتحدرين من الأقاليم الجنوبية للمملكة بمبلغ مالي إجمالي مقدر بـ 618.529.270.00 درهم، وللضحايا المدنيين الذين تعرضوا للاختطاف واحتجزوا لدى البوليساريو، ويبلغ عددهم 217 بمبلغ مالي إجمالي مقدر بـ 85.234.375.00 درهم.

وسينبه رئيس المجلس، في تقريره، إلى ضرورة مواصلة الجهد لاستجلاء الحقيقة في بعض الملفات العالقة المرتبطة بالاختفاء القسري ومن أبرزها ملف المهدي بنبركة، تفعيل بعض التوصيات المركزية المؤسساتية كالانضمام إلى نظام روما الأساسي الخاص بالمحكمة الجنائية الدولية وإلغاء عقوبة الإعدام وتلك المتعلقة بالإستراتيجية الوطنية لمكافحة الإفلات من العقاب وترشيد الحكامة الأمنية.

ومن المفترض أن يقدم رئيس المجلس، في تقريره، توضيحات حول مجمل الأحداث الاجتماعية التي عرفها المغرب، خلال الفترة الممتدة من فاتح مارس 2011 إلى متم شهر دجنبر 2013، بكل من خريبكة وبوعرفة وآسفي والحي الجامعي السويسي بالرباط والداخلة وبني بوعياش ودواري الشليحات والسحيسحات بالعرائش وبني مكادة والسجن المحلي بسلا وبوجدور والسمارة والعيون ومتابعة محاكمة معتقلي أحداث الداخلة ومحاكمة المتابعين، في إطار أحداث اكديم إزيك أمام المحكمة العسكرية الدائمة بالرباط.

ويسجل المجلس، في عدد من هذه الحالات، أن غياب أو ضعف تواصل السلطات العمومية بخصوص تدبير الأحداث، شكلا عاملا أساسيا في تطورها، خاصة انتشار الإشاعات التي تُتداول فيها حالات وفيات غير صحيحة أو غير مؤكدة، علاوة على مشكل عدم التناسب في استعمال القوة في أغلب الحالات الملاحظة، بالإضافة إلى حالات اعتقال مدافعين ومدافعات عن حقوق الإنسان في سياق التظاهر السلمي وغير العنيف.

ويعتبر المجلس الوطني هذه المعطيات بمثابة مشاكل بنيوية تكمن بداية حلها في تحديد المبادئ القانونية العامة لتأطير استعمال القوة من قِبَل الأعوان المكلفين بإنفاذ القانون، وكذا تقوية الإطار القانوني لحماية المدافعين والمدافعات عن حقوق الإنسان، طبقا للمعايير الدولية لحقوق الإنسان ذات الصلة.

ومن الحالات التي يتعين القطع معها، تلك المتعلقة بحالات انتهاك حرمة المنازل في سياق تدبير التظاهر بشكل مخالف للقانون، والمس بالسلامة البدنية للمتظاهرين خارج الإطار القانوني والمتناسب لاستعمال القوة.

ويذكر التقرير نفسه أنه بناء على ما توصل به من معطيات من وزارة الداخلية، أن سنة 2001 شهدت تنظيم 23121 تجمعا ومظاهرة (ضمنها 1683 بالجهات الجنوبية الثلاث للمملكة أي بنسبة 7,27 في المائة) و20040 تجمعا ومظاهرة سنة 2012 (ضمنها 935 في الجهات الجنوبية الثلاث للمملكة أي بنسبة 4.66 في المائة) و16096 تجمعا ومظاهرة سنة 2013 (ضمنها 825 في الجهات الجنوبية الثلاث للمملكة أي بنسبة 5.12 في المائة)، غطت مجموع التراب الوطني على الرغم من عدم استيفاء أغلب التجمعات للشروط القانونية، وفق إفادات وزارة الداخلية. لكنها حافظت، على العموم، على طابعها السلمي ولم تشهد عنفا إلا في حالات محدودة جدا.

أما في مجال معالجة ادعاءات التعرض للتعذيب، فيقف المجلس على عدد من العوائق البنيوية، التي تحول دون الوصول إلى القضاء النهائي على التعذيب، تتمثل في ضعف ضمانات الوقاية من التعذيب خلال فترة الحراسة النظرية وفترة الاعتقال الاحتياطي، وعدم وجود مقتضى يلزم اللجوء الفوري والممنهج إلى الخبرة الطبية في أي حالة لادعاء التعرض للتعذيب، وضعف دور الطب الشرعي في التحقق من ادعاءات التعذيب، والمخاطر العملية الملاحَظة والمتعلقة بتحريف المسطرة التأديبية، المنصوص عليها في القانون المنظِّم للمؤسسات السجنية، والذي يؤدي في عدد من الحالات إلى حرمان السجناء من حقوقهم الأساسية، خاصة تلك المتعلقة بالتطبيب .

ويخلص المجلس إلى وجود اختلالات تتعلق باشتراط السلطات الإدارية المحلية على الجمعيات الإدلاء بوثائق لا ينص عليها الفصل 5 المتعلق بمسطرة التصريح بالجمعيات، وفي حالات أخرى طلبها للجمعيات الإدلاء بعدد من نسخ الوثائق يفوق العدد المحدد في نفس الفصل، وتأخير تسليم الوصل المؤقت إلى حين إجراء الأبحاث، في حين أن القانون لم يقرن العملية الأولى بالثانية، إضافة إلى مشاكل بنيوية أخرى من قبيل ثقل مسطرة التصريح بفروع الجمعيات الوطنية، وعدم تنفيذ الأحكام القضائية النهائية القاضية بقانونية بعضها.

وعرفت حرية الصحافة والتعبير أشكالا من المس بها تمثلت في اللجوء إلى القانون الجنائي لمتابعة بعض الصحافيين، وإصدار عقوبات حبسية وغرامات، فعلى سبيل الإشارة، بلغ عدد الملفات المعروضة على القضاء، والمتعلقة بالصحافة 119 قضية، ضمنها 82 قضية بتت فيها مختلف المحاكم سنة 2011 ، مقابل 106 قضايا سنة 2012 تم البث في 51 منها وفق المعطيات المقدمة من قبل وزارة العدل والحريات إلى المجلس. ويعتبر المجلس أن ضمان ممارسة موسعة لحرية التعبير والرأي يستلزم مراجعة عاجلة وشاملة للنصوص القانونية المنظمة لقطاع الإعلام والنشر.

وفي علاقة بالشكايات والطلبات التي توصل بها المجلس الوطني لحقوق الإنسان ولجانه الجهوية، إلى غاية 31 دجنبر 2013، قدم رئيس المجلس رقما ناهز 41.704 شكاية وطلب، همت المجالات التالية: سير العدالة وحقوق المتقاضين وحقوق السجناء، يليها حقوق المرتفقين في علاقتهم بالإدارات العمومية. كما تبين أيضا أن جزء من الشكايات والتي ينعقد معها اختصاص المجلس، تهم بالدرجة الأولى، وبنسبة أقل، الشطط في استعمال السلطة والمس بالسلامة البدنية وسوء المعاملة والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

في الوضعية المقلقة لحجم انتشار العنف ضد النساء، حيث أبرزت دراسة المندوبية السامية للتخطيط، سنة 2011 ، أن نسبة انتشار العنف النفسي بلغت 48 في المائة، وانتهاك الحريات الفردية 31 في المائة، والعنف المرتبط بتطبيق القانون 17،3 في المائة، والعنف الجسدي 15،2 في المائة والعنف الجنسي الذي يتضمن العلاقات الجنسية تحت الإكراه 8،7 في المائة والعنف الاقتصادي 8،2 في المائة. كما أبرزت الدراسة أن إطار الحياة الزوجية هو أول مكان لحدوث العنف ضد النساء بنسبة انتشار تبلغ 55 في المائة.

ويسجل المجلس، بقلق، المنحى التصاعدي في عدد رسوم زواج الأطفال والطفلات دون سن 18 سنة، الذي انتقل من 18341 رسما سنة 2004 إلى 35152 رسما سنة 2013، وهو ما يمثل، حسب المجلس الوطني لحقوق الإنسان، تحديا حقيقيا لحق الأطفال في التعليم ولالتزامات الدولة المغربية بهذا الخصوص، بمقتضى المادة 28 من اتفاقية حقوق الطفل التي صادقت عليها سنة 1993.

وفي سياق متصل، يسجل المجلس الموقع المحدود للنساء في سوق الشغل الوطني، حيث لم تبلغ نسبة النساء المشغلات ضمن الفئة العمرية من 15 إلى 59 سنة سوى 20.93 في المائة، حسب المعطيات المقدمة من قبل المندوبية السامية للتخطيط، والتي تهم الفصل الثالث من سنة 2013.

http://www.le360.ma/ar/politique/17503

La CRDH de Marrakech-Safi planche sur la nouvelle politique migratoire

14/06/2014

Abdelali khallad

En vue d'enraciner une culture d'intégration et de cohabitation pacifique après la phase de régularisation de la situation administrative des migrants au Maroc, la Commission régionale des droits de l'Homme à Marrakech-Safi vient d'organiser «les journées du migrant pour une cohabitation pacifique » au sein de la Faculté de droit et des sciences humaines à Marrakech en présence d'une pléiade de chercheurs, d'artistes et de diplomates. Dans ce cadre, Mohammed Sebbar, secrétaire général du CNDH, a mis en avant la politique marocaine en matière de migration renforcée par des mesures concrètes garantissant les droits des migrants dans le cadre d'une coopération internationale et une forte adhésion de la société civile. Une politique inclusive qui traite de la situation des réfugiés, celle des demandeurs d'asile, et des émigrés ou étrangers en situation illégale. D'après lui, le CNDH a saisi les différents départements ministériels pour garantir l'implication de la société civile dans la question migratoire. A cet effet, 147 associations furent représentées dans les différentes commissions chargées du suivi des demandes de régularisation exceptionnelle. Pour le secrétaire général du CNDH, la destination marocaine est actuellement privilégiée par des migrants de différentes nationalités pour des raisons économiques, ou à cause des conflits militaires et politiques. Le Maroc se trouve donc confronté à plusieurs contraintes liées surtout à la protection des droits des migrants et des demandeurs d'asile. Pour Mustapha Laarissa, président de la Commission régionale des droits de l'Homme de Marrakech-Safi, le Maroc, terre d'accueil, de passage et de partage des cultures, a toujours opté pour l'esprit d'ouverture et de cohabitation. Il a, par ailleurs, salué l'engagement des autorités marocaines qui ont fourni des efforts considérables et louables dans le cadre de la déclinaison de la nouvelle politique de migration. Abdeslam Bikrat, wali de la région de Marrakech-Tensift-El Haouz, a mis en avant l'approche humanitaire, orientée par les directives du Souverain, adoptée par le Royaume dans le traitement du dossier de migration. Le Maroc recèle une culture riche en valeurs de cœxistence, de partage et de diversité, a-t-il ajouté. Il a également insisté sur l'approche participative qui a permis, entre autres, une adhésion efficiente de la société civile. Pour le président de l'Université Cadi Ayyad de Marrakech, l'université marocaine constitue un espace de rencontre et de métissage des cultures par excellence. Il a, à cet effet, affirmé que les étudiants étrangers représentent entre 2 et 3 % du nombre global des étudiants universitaires. Les journées du migrant organisées par la CRDH de Marrakech-Safi en partenariat avec l'Institut français, le Conseil de la ville, l'Ecole supérieure des arts visuels et l'Ecole supérieure de commerce ont été rehaussées par la participation de diplomates, d'artistes et de chercheurs de différentes nationalités.

http://www.maghress.com/fr/liberation/51220

Organisation de la 10ème campagne de communication de l'Autisme.

Crée le 14-06-2014

« Je suis différent comme toi » est le thème de la 10ème campagne de communication de l'Autisme qui a été récemment organisée par le Conseil national des Droits de l'Homme au Maroc en collaboration avec le Commission régionale des Droits de l'Homme, Beni Mellal-Khouribga et un grand nombre d'acteurs concernés par l'Autisme.

Par SAID FRIX Maroc

En collaboration avec un grand nombre d'acteurs concernés par l'autisme , Le Conseil national des Droits de l'Homme a récemment organisé la 10ème campagne nationale de communication de l'Autisme au Maroc : édition 2014, sous le thème « Je suis différent comme toi ».
A l'inauguration de cette rencontre, Allal El Basraoui, président de la commission régionale des Droits de l'Homme, Beni Mellal- Khénifra, a rappelé les grands axes de la politique du Conseil national des Droits de l'Homme qui s'assigne pour objectifs de promouvoir et protéger la culture des Droits de l'Homme en mettant l'accent sur les classes sociales les plus défavorisées et celles aux besoins spécifiques et d'ajouter : « Nous vivons dans cette région, je parle bien de Midelt, Khouribga, Khénifra, Beni Mellal, Azilal, et Fkih Ben Salah, le problème de l'accès aux Droits dans la mesure où c'est une contrée connue pour sa précarité. Ce qui a un impact très négatif sur les handicapés. Et c'est là que réside l'importance de cette campagne qui préludera à d'autres rencontres. Pour La commission régionale des Droits de l'Homme, Beni Mellal- Khouribga, c'est notre première expérience dans ce domaine. L'autisme commence à faire couler beaucoup d'encre. Ainsi, nous sommes tenus de déployer des efforts louables en collaboration avec les associations de la société civile et tous les acteurs concernés afin de concrétiser les résultats escomptés. Par conséquent, un travail de concertation est de mise entre le Ministère de l'Education nationale, le Ministère de la Santé, Le Ministère de l'Entraide nationale, le Ministère de la jeunesse et des Sports, la commission régionale des Droits de l'Homme…Notre objectif est de conjuguer les efforts dans cette région connue pour sa précarité.. ».
Pour Madame Soumia Amrani, Membre du Conseil national des Droits de l'Homme ; « L'autisme est l'un des troubles envahissants du développement qui touche une naissance sur 100. Il altère les capacités d'interaction sociale et de communication verbale. Il se caractérise également par un champ d'intérêts restreints et de comportements stéréotypés et inadaptés. Il se manifeste avant l'âge de trois ans. Ainsi, partant des missions du Conseil national des Droits de l'Hommes en tant qu'institution nationale chargée de promouvoir et de protéger tous les Droits de l'Homme y compris ceux et celles touchés par l'autisme, considérant la Convention relative aux Droits des personnes handicapées et la Convention relative aux Droits de l'enfant, ratifiées et publiées par le Maroc,

Conseil national des droits de l'Homme

sachant que la Résolution adoptée par l'Assemblée générale des Nations Unies le 18 décembre 2007, proclamant le 2 Avril , journée mondiale de sensibilisation à l'autisme, se basant sur la Résolution onusienne 67L33 de décembre 2012, relatives aux besoins socioéconomiques des individus, familles et communautés affectées par l'autisme et les troubles et les handicaps associés, eu regard au Rapport du Conseil exécutif de l'OMS d'Avril 2013 relatif aux mesures globales et coordonnées pour la prise en charge des troubles du spectre autistique qui trace aux Etats un plan d'action stratégique pour la réalisation des Droits des personnes avec autisme et embrassant la vision du CAM qui promeut les Droits des personnes avec autisme et leurs familles au Maroc, le Conseil national des Droits de l'Homme a lancé le 1 Avril 2014 la campagne nationale de l'autisme et les caravanes régionales de l'autisme en partenariat avec le Collectif Autisme Maroc. ».

Pour Khalid Chafik, Délégué du Ministère de la Santé, province de Beni Mellal, cette rencontre incitera tout le personnel de la santé à déployer des efforts louables au sujet de l'autisme « C'est grâce aux rencontres auxquelles j'assiste et qui sont initiées par la Commission régionale des Droits de l'Homme, Beni Mellal- Khénifra, qu'on apprend beaucoup de choses y compris sur l'autisme. Je ne dispose nullement de beaucoup de connaissances sur l'autisme. Et c'est grâce aux interventions de tous les acteurs concernés que tous les handicaps précités seront classés parmi nos priorités. Ainsi, nous mettrons l'accent sur la sensibilisation dans le dessein de réaliser les résultats escomptés. Et comme disait Feu Dr Lharouchi, « On ne trouve que ce qu'on cherche. Et on ne cherche que ce qu'on connaît ».

Dans une déclaration, Madame Soumia Amrani, Membre du Conseil national des Droits de l'Homme a affirmé que l'objectif est de donner naissance à une vision commune et sur les moyens à mobiliser dans le but de garantir l'accès aux Droits des personnes atteintes d'autisme. Madame Amrani a ajouté que trois ateliers ont été organisés à savoir un atelier sur les politiques publiques, le deuxième sur les familles et les Associations et le troisième atelier sur la jeunesse. « Il s'agit de la stratégie du Conseil national des Droits de l'Homme. Ainsi, la consolidation des rapports réalisés lors des travaux des caravanes régionales alimentera la rédaction d'un « Livre blanc de l'autisme » qui servira de support pour accompagner l'élaboration du plan national autisme. Qui plus est, la campagne a connu des étapes à savoir, la conférence de presse du 1 Avril 2014, le light it up blue du 5 Avril 2014 à la Bibliothèque Nationale du Royaume du Maroc, le Congrès international de l'Autisme de Avril 2014 et les caravanes régionales de l'Autisme qui s'étaleront jusqu'à fin Juin 2014. L'objectif général des caravanes concerne la contribution à l'élaboration et au suivi du plan national autisme. » a souligné Madame Amrani.

Dans une déclaration, M El Basraoui a mis l'accent sur les priorités, les attributions et sur la politique générale du Conseil national des Droits de l'Homme qui vise la promotion et la protection des Droits de l'Homme et d'ajouter « L'autisme est encore victime de l'absence de communication entre les acteurs concernés et les familles et les personnes autistes. Et c'est là que réside l'importance de l'organisation de cette rencontre de sensibilisation. Les recommandations qui ont été élaborées lors de cette campagne seront présentées devant le Conseil nationale des Droits de l'Homme afin qu'elles soient transformées en politique publique. L'autisme n'est plus un handicap pathétique qui exige de l'aumône. Les autistes sont des personnes à qui on est tenu de garantir des Droits… » a déclaré M El Basraoui.

Conseil national des droits de l'Homme

L'autisme comme un grand nombre d'handicaps exige d'abord la réalisation d'un diagnostic et l'établissement d'une bonne communication entre les opérateurs concernés et la société civile. De surcroît, les Associations de la société civile et la presse sont tenus d'y jouer un rôle de communication primordial. Malgré l'existence de Droits, de lois , de mesures…au niveau des politiques publiques, les résultats escomptés se seront jamais réalisés sans la concrétisation d'un diagnostic, d'une formation au profit du personnel médical et de l'établissement de communication entre les acteurs concernés par l'autisme et les autres handicaps. Personne ne peut nier les efforts louables déployés par le Conseil national des Droits de l'Homme, par les Commissions régionales des Droits de l'Homme, les Associations…Cependant il faut d'abord connaître l'autisme qui un trouble imprévisible avant de protéger les autistes et de garantir leurs Droits.

SAID FRIX
Afrique Rédaction
BENI MELLAL Maroc

http://www.afriqueredaction.com/article-organisation-de-la-10eme-campagne-de-communication-de-l-autisme-123905065.html

Collectif Autisme Maroc
11 juin, 07:05 · Modifié ·

Les caravanes régionales de l'autisme de Béni-Mellal et Oujda ont lieu respectivement les 12 et 17 juin courant.

Demain, nous serons en campagne pour l'autisme à Béni-Mellal
Objectif : mener une concertation locale en vue:
- De rendre l'autisme visible
- De construire une vision commune basée sur l'approche droit
- D'accompagner des politiques publiques inclusives
La participation des familles, des organisations qui les représentent, des jeunes, des acteurs locaux et services extérieurs est stratégique
Soyez et soyons tous au RV

Pour vous informer sur les lieux vous pouvez prendre l'attache des commissions régionales concernées :

- Commission Régionale des Droits de l'Homme de Béni-Mellal - Khourigba : Quartier Al Adarissa, BP 1725, rue 3, n°33 - Béni-Mellal, Tél : 0523 483 499 - Fax : 0523 481 882

- Commission Régionale des Droits de l'Homme d'Oujda - Figuig : Bd Allal Ben Abdellah, BP 5824, résidence n°5 Appt n°3 - Oujda, Tél : 0536 712 572 - Fax : 0536 700 789

https://www.facebook.com/CollectifAutismeMaroc/posts/521658304623819